



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قسم : العلوم الاقتصادية.

## اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات. دراسة حالة الجزائر (2005 - 2009)

مشروع مقدم لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية.

تخصص : اقتصاد دولي

إشراف الأستاذ:

\* لقليطي الأخضر

إعداد الطالبة:

- حجاب حسبية.
- بركة سمية.
- شاعة أمينة.

السنة الجامعية : 2013 - 2014 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# (شكر وتقدير)

يطيب لنا أن نتقدم بخالص تقديرنا وشكرنا للأستاذ الفاضل لقليطي الأخصر الذي شجعنا على البحث وأولانا اهتماما كبيرا وعاش معنا كل جوانب الموضوع من بدايته إلى نهايته، رغم انشغاله بالتدريس.

فنكرر شكرنا الجزيل له، مع تمنياتنا له هو وعائلته الفاضلة العمر المديد ودوام الصحة والعافية مع مزيد من النجاح في المجال العلمي والتعليمي، وأن يحفظه الله ويسدد خطاه في خدمته للعلم، في انتظار المزيد من المؤلفات والانجازات التي تفيد الباحث في المستقبل إن شاء الله.

## (الإهداء)

{وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا} ، سورة الإسراء ، الآية 22.

إلى التي غمرتني بحبها وحملتني وهنا على وهن والتي وهبت حياتها وسخرتها في خدمة أبنائها

والتي لو أهديتها كنوز الدنيا وامت لأجلها مليار مرة ما وفيتها حقها

إلى التي لا تساوي الحياة بدونها شيء إلى التي لولا دعائها ما نجحت في شيء

إلى التي تشقى من أجل أن نسعد إلى التي لو بقيت أتكلم عن خيرها ما أحصيته أمي أمي أمي  
حفظها الله وأبقاها لنا.

والى روح والدي الطاهرة رحمه الله وجعل قبره روضة من رياض الجنة

إلى أختي وإخوتي الذين لم يخلوا عليا بشيء ولو بابتسامة

والى كتاكت العائلة، عبيدة و زياد ورؤوف

واخص بالذكر أخي مراد حفظه الله

والى أصدقاء الدراسة ، سمية أمينة سهيلة فاطمة نادية .....

والى كل من لم تسعهم أوراقهم وهم في ذاكرتي إلى كل هؤلاء اهدي ثمره عملي هذا.

## (الإهداء)

{وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ

لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا} ، سورة الإسراء ، الآية 22.

الحمد لله ومهما حمدنا فلن تستوفي في حمده والصلاة والسلام على خير المرسلين

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى أعظم آية في الكون وأعذب كلمة نطقها

إلى التي غمرتني بجناحها ومن دعائها ابدا لم تحرمني

إلى التي لا معنى للحياة بدونها أُمي الغالية حفظها الله واطال الله في عمرها

إلى علمني ورسم لي طريق النجاح ولم يبخل علي بأي شيء وكان سنداً لي في هذه الحياة قرّة عيني أبي الغالي.

إلى التي لم اكن أتصور يوماً إنني سوف اكتب لها استرحاماً على صفحات مذكرتي روح أختي فاطمة رحمها الله.

إلى من أرى السعادة والبراءة في أعينهم زهور الشجرة الطيبة ورمز القلب الواحد أخوتي واخواتي .

إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من كانت رفيقتي وسلكت معي الدرب وكانت لي خير صديقة حسبية.

إلى كل من جمعني بهم مقاعد الدراسة أمينة ، فاطمة سهيلة نادية ....

إلى كل من نساهم قلمي ولم ينسأهم قلبي.

## (الإهداء)

{وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا} ، سورة الإسراء ، الآية 22.

إلى الذي لو جاز السجود لغير الله لسجدت لهما إلى من كون مني إنسانة إلى من أبصرت بجهما  
والداي الحبيبان.

إلى الشمعة التي أنارت طريقي وسهلت دربي إلى رمز الوفاء والإخلاص أُمي.

إلى القلب الواحد صاحب الدعم المادي والمعنوي أبي الغالي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى من لهم مكانة في قلبي حسية وسمية

إلى كل من نساهم قلبي ولم تنساهم ذاكرتي

إليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي

أُمينة

فہرِس

المحتویات

## فهرس المحتويات:

	المحتويات
	التشكر
	الاهداء
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ ب ج د	مقدمة
	الفصل الأول : سعر الصرف
07	تمهيد
08	المبحث الأول : تعريف سعر الصرف وأنظمته
08	المطلب الأول : تعريف سعر الصرف
08	المطلب الثاني : أنواع سعر الصرف
08	الفرع الأول : سعر الصرف الاسمي
09	الفرع الثاني : سعر الصرف الحقيقي
09	الفرع الثالث : سعر الصرف التوازني
10	المطلب الثالث : أنظمة سعر الصرف
10	الفرع الأول : نظام الصرف الثابت
10	الفرع الثاني : أنظمة الصرف المرنة
11	الفرع الثالث : مزايا وعيوب أنظمة الصرف
12	المبحث الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف
12	المطلب الأول : نظرية تعادل القوى الشرائية
15	المطلب الثاني : نظرية الأرصدة والكمية
15	الفرع الأول : نظرية الأرصدة
15	الفرع الثاني : النظرية الكمية

16	المبحث الثالث : سياسة سعر الصرف
16	المطلب الأول : أهداف سياسة سعر الصرف
16	الفرع الأول : مقاومة التضخم
16	الفرع الثاني : تخفيض الموارد
17	الفرع الثالث : توزيع الدخل
17	المطلب الثاني : أدوات سياسة سعر الصرف
17	الفرع الأول : تعديل سعر صرف العملة
17	الفرع الثاني : استخدام احتياطات الصرف
17	الفرع الثالث : استخدام سعر القائدة
17	الفرع الرابع : مراقبة الصرف
18	الفرع الخامس : إقامة سعر صرف متعدد
19	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : ميزان المدفوعات
21	تمهيد
22	المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات
22	المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات
23	المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات
31	المطلب الثالث : أهمية ميزان المدفوعات
31	المبحث الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
32	المطلب الأول : أوضاع ميزان المدفوعات
32	الفرع الأول : حالة التوازن في ميزان المدفوعات
32	الفرع الثاني : حالة الفائض في ميزان المدفوعات
32	الفرع الثالث : حالة العجز في ميزان المدفوعات
33	المطلب لثاني : أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات
33	الفرع الأول : التقويم الخاطئ لسعر العملة المحلية
33	الفرع الثاني : التضخم المحلي

34	الفرع الثالث : تدهور الميزة النسبية
34	
35	الفرع الرابع : أسباب هيكلية المبحث الثالث : علاج الاختلال في ميزان المدفوعات
36	المطلب الأول : تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق
36	الفرع الأول : آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية
37	الفرع الثاني : آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية
39	الفرع الثالث : آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية
39	الفرع الرابع : طريقة المرونات
42	المطلب الثاني : تدخل الدولة وعلاج ميزان المدفوعات
46	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث : حالة الاقتصاد الجزائري
48	تمهيد
49	المبحث الأول : واقع تطور سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري
49	المطلب الأول : تطور نظام الصرف الجزائري
49	الفرع الأول : نظام سعر الصرف الثابت
51	الفرع الثاني : التسيير الآلي لسعر صرف الدينار
52	المطلب الثاني : تطور نظام الرقابة على الصرف في الاقتصاد الجزائري
54	المبحث الثاني : أثر تخفيض الدينار على ميزان المدفوعات
54	المطلب الأول : أثر تخفيض الدينار على الميزان الجاري
54	الفرع الأول : تحليل وضعية الميزان الجاري
59	الفرع الثاني : أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري
63	المطلب الثاني : أثر تخفيض الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية
63	الفرع الأول : تحليل وضعية ميزان العمليات الرأسمالية
64	الفرع الثاني : أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية
64	المطلب الثالث : أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الكلي

64	الفرع الأول : تحليل وضعية ميزان المدفوعات
65	الفرع الثاني : أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات
68	خلاصة الفصل الثالث
71	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

### قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
55	تطور الواردات السلعية خلال الفترة (2005-2009)	01-3
56	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2009).	02-3
57	تطور رصيد ميزان العمليات غير المنظورة خلال الفترة (2005-2009).	03-3
58	تطور رصيد ميزان التحويلات خلال الفترة (2005-2009).	04-3
59	تطور رصيد الميزان الجاري خلال الفترة (2005-2009).	05-3
60	معدل نمو الصادرات والواردات السلعية ومعدل تغير سعر صرف الدينار الجزائري.	06-3
61	معدل التغير في ميزان العمليات غير المنظورة ومعدل التغير في سعر صرف الدينار خلال الفترة (2005-2009).	07-3
62	معدل تغير رصيد ميزان التحويلات ومعدل التغير في سعر الصرف خلال الفترة (2005-2009).	08-3
62	تطور معدل تغير الميزان الجاري مقارنة بمعدل التغير في سعر صرف الدينار خلال الفترة (2005-2009).	09-3
63	تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة (2005-2009).	10-3
64	تطور معدل تغير ميزان العمليات الرأسمالية مقارنة بمعدل التغير في سعر صرف الدينار خلال الفترة (2005-2009).	11-3
65	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2009).	12.3

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
29	هيكل ميزان المدفوعات	01-2
29	الشكل الأول (للتصنيف) "ميزان المدفوعات"	02-2
29	الشكل الثاني (للتصنيف) "ميزان المدفوعات"	03-2
30	ميزان المدفوعات حسب تصنيف صندوق النقد الدولي	04-3
54	تطور الصادرات السلعية خلال الفترة 2005-2009.	05-3
65	الميزان التجاري 2005-2009.	06-3
63	رصيد ميزان المدفوعات 2005-2009.	07-3
67	تطور رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بسعر الصرف 2005-2009.	08-3
68	تطور سعر صرف الدينار الجزائري 2005-2009.	09-3

مُقَدِّمَةٌ

أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم، مستفيدة من التطور الهائل في وسائل الاتصال العالمية، التي تسهل المبادلات التجارية والمالية بين الدول، ترتب عن قيام هذه العلاقات والتبادل بين الدول إلى ارتباطها ببعضها بعلاقات دائنة ومدينة، لذلك فمن أهم المشكلات التي تثيرها العمليات الاقتصادية بين الداخل والخارج خاصة بعد انهيار نظام لريتون وودز واتجاه العديد من الدول إلى تعويم عملاتها مشكلة العلاقة بين العملات الوطنية والعملات الأجنبية وطرق تنظيم هذه المدفوعات لمعرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يجب دفعها للخارج وما على العالم الخارجي دفعه لهذه الدولة ونظرا لتأثير قوى سوق العملات على مدفوعات الدولة للخارج ومتحصلاتها منه فان هناك علاقة بين توازن المدفوعات وقوى هذه السوق أي أن هناك علاقة بين سعر الصرف والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

تسعى العديد من الدول النامية التي تعاني من اختلالات حادة على مستوى الاقتصاد الكلي أي التوازنات الداخلية والخارجية إلى إعادة النظر في تقييم عملاتها مقابل العملات الأخرى للحد من هذه الاختلالات، والجزائر باعتبارها بلد نامي عانى اقتصادها من أزمة حادة أدت إلى اختلالات كبيرة في التوازنات الكلية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط، تؤكد من خلالها بلوغ النموذج المتبع (نموذج التنمية الاقتصادية) خلال عقدين من الزمن محدوديته، مما استوجب إصلاحات جذرية على الصعيد الداخلي والخارجي، أي أن الإجراءات المتبعة استهدفت تحقيق الاستقرار الداخلي وكان لا بد أن تتبعها إجراءات لتحقيق التوازن على المستوى الخارجي لذا كانت سياسة تخفيض العملة الوطنية تصب في هذا الاتجاه أي تحقيق التوازن الخارجي من خلال رفع حجم الصادرات والحد من الواردات كما أن تدهور القيمة الحقيقية للدولار وظهور العملة الأوروبية الموحدة اليورو وتقلبات صرفها مقابل الدينار من جهة ومقابل الدولار من جهة أخرى يطرح عدة تساؤلات حول تأثيرهما على التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) نظرا لطبيعة بنية التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على صادرات النفط المسعرة بالدولار الأمريكي بينما يتم تسوية قيمة غالبية الواردات بالعملة الأوروبية اليورو باعتبار أن قرابة 70% من الواردات تأتي من منطقة اليورو.

### إشكالية البحث :

إن الإشكالية التي يعالجها هذا البحث يمكن صياغتها في سؤال أساسي هو: الى أي مدى يؤثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات؟

وللإحاطة بكل جوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف يؤثر تغير سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات؟
- هل يمكن أن يكون سعر الصرف وسيلة فعالة في تسوية العجز في ميزان المدفوعات سواء من خلال سياسة تغير سعر الصرف أو سياسة الرقابة على الصرف؟

- ما هي أسباب فشل سياسة تخفيض العملة في استعادة التوازن الخارجي خاصة في البلدان النامية؟
- ما مدى نجاح أو فشل الانزلاقات والتخفيضات التي مست العملة الوطنية في تحقيق الأهداف المسطرة خاصة إعادة التوازن لميزان المدفوعات الجزائري؟
- هل التقلبات العالمية في أسعار الصرف تؤثر على التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري؟ وهل يمكن اتخاذ إجراءات للحد منها؟

#### فرضيات البحث :

- يمكن أن يكون سعر الصرف أداة فعالة في إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك عن طريق تخفيض العملة المحلية أو الرقابة على الصرف.
- يتوقف نجاح سعر الصرف كوسيلة لجلب التوازن لميزان المدفوعات الى طبيعة البنية الاقتصادية للبلد.
- أغلب البلدان النامية تتميز ببنية اقتصادية تجعل نجاح سياسة تخفيض العملة امر غير ممكن.
- فشل الانزلاقات والتخفيضات التي مست الدينار الجزائري في استعادة التوازن الخارجي يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري.
- تؤثر التقلبات العالمية في أسعار الصرف سلبا على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من خلال تأثيرها على الميزان التجاري والمديونية الخارجية وخدمات الديون.

#### أهمية البحث:

تستمد أهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد لدراسة سعر الصرف وميزان المدفوعات أو دراسة سعر الصرف كوسيلة لتصحيح عجز ميزان المدفوعات، حيث يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، والنتائج التي يمكن أن تنجم عن إهمال وضعيته من مشاكل تعيق السير الحسن للاقتصاد خاصة في البلدان المتخلفة التي تتميز موازين مدفوعاتها اختلالات كبيرة.

كما أن سعر الصرف حضي هو الآخر باهتمام كبير من قبل الدول ضمن سياساتها النقدية وفي البرامج الإصلاحية كوسيلة لتنشيط الصادرات والحد من الواردات خاصة وأنه يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وتكلفة الموارد المستوردة، لجأت الجزائر لاستخدام سعر الصرف لاستعادة التوازن الخارجي من خلال رفع سعر صرف العملة الوطنية.

فضلا عن أن التقلبات العالمية في سعر الصرف خاصة بعد ظهور العملة الأوربية اليورو التي أصبحت تتنافس الدولار وتؤثر على اقتصاديات البلدان المرتبطة بالمنطقة من ثم على توازنها الخارجية خاصة الدول المصدرة للنفط مثل الجزائر.

## مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل المبررات والدوافع الكامنة وراء اختيار الموضوع فيما يلي:

- الحرص على دراسة ومعرفة مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات خصوصا مع تركيز الهيئات الدولية النقدية على سياسة تخفيض العملة كآلية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ومنها الجزائر خلال التسعينات رغم عدم فعاليتها في العديد من الدول.
- معرفة آثار تغيرات أسعار الصرف العالمية خاصة تقلبات صرف اليورو وانخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار على رصيد ميزان المدفوعات.
- اهتمامنا وميولنا إلى مواضيع المالية الدولية.

## أهداف الموضوع:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- محاولة فهم وإدراك العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات والتي من خلالها يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تأثير على ميزان المدفوعات.
- محاولة معرفة مدى نجاح سعر الصرف كوسيلة لتصحيح عجز ميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية.
- محاولة تقويم آثار تخفيض العملة الوطنية الدينار على ميزان المدفوعات.
- محاولة دراسة تأثير التغيرات العالمية في أسعار الصرف وتأثيرها على التوازن الخارجي الجزائري.

## أدوات الدراسة:

- تتمثل أدوات الدراسة المستخدمة في هذا البحث في بعض الإحصائيات الواردة عن ميزان المدفوعات الجزائرية وسعر صرف الدينار الجزائري.
- كما اعتمدت الدراسة على أدوات التحليل الكلي نظرا للصيغة الكلية للموضوع الاستعانة بمجموعة من المراجع سواء كتب أو الأبحاث والملتقيات والتقارير والمجلات المتخصصة في الموضوع، بالإضافة إلى بعض القوانين.

## منهج البحث:

اعتمدت على بعض المناهج التي تتوافق مع طبيعة الموضوع ويتعلق الأمر بـ:

- المنهج الوصفي:** الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة النظرية لعرف الصرف وميزان المدفوعات وأوضاعه بالإضافة إلى دراسة سعر الصرف كآلية لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

- المنهج التحليلي:** أما بالنسبة للجانب التطبيقي من البحث فتم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يمكن من تحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية من خلال استعمال مؤشرات كمية بالإضافة إلى تحليل آثار التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدولار وتقلبات صرف اليورو مقابل الدولار والدينار على التوازن الخارجي.

## الدراسات السابقة للموضوع:

من خلال متابعتنا لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري أن هذه الدراسات اهتمت بأثر سعر الصرف على الصادرات والواردات أي على الميزان التجاري وأهملت البنود الأخرى المكونة لميزان المدفوعات منها، ميزان التجارة الغير منظورة، ميزان التحويلات من جانب واحد، ميزان العمليات الرأسمالية.

كما أن هذه الدراسات أهملت التأثيرات الناتجة عن التغيرات العالمية في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، خاصة فيما يتعلق بتغيرات صرف العملات الرئيسية في العالم.

## هيكل البحث:

يحتوي البحث على أربعة فصول، ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي:

**الفصل الأول:** الذي حاولنا من خلال التطرق الى ماهية سعر الصرف وسوق الصرف وكذا أنظمة الصرف المختلفة وأهم النظريات المحددة لسعر الصرف فضلا عن مخاطر سعر الصرف وسياسة سعر الصرف.

**الفصل الثاني:** تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية ميزان المدفوعات وأوضاعه المختلفة بالإضافة إلى علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

**الفصل الثالث:** تناولنا في هذا الفصل دراسة سعر الصرف كآلية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات من خلال التطرق إلى الأسس النظرية لدراسة دور سعر الصرف في علاج الاختلاف في ميزان المدفوعات ثم فعالية التخفيض (تخفيض العملة المحلية) في الدول النامية إلى سياسة الرقابة على الصرف ودورها في تسوية ميزان المدفوعات.

# الفصل الأول

## سعر الصرف

المبحث الأول : مفهوم سعر الصرف وأنظمته

المبحث الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف

المبحث الثالث : سياسة سعر الصرف

**تمهيد :**

إن عمليات التبادل التجاري التي تتم بين دولتين عن طريق الاستيراد والتصدير، تتطلب وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من اجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة بعملات الدول الاخرى، وهذا الثمن بناء عليه مبادلة عملة دولة أخرى، يسمى سعر الصرف. من هنا تبرز أهمية دراسة سعر الصرف، وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، ومدى قبولها عالمياً، وبالتالي تحويلها فيما بينها في خصم المعاملات الاقتصادية المالية والتجارية التي تجري في مختلف أقطار العالم سواء كانوا أفراد أو شركات أو بنوك .

من الطبيعي إن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان، لكونه يؤثر علي المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره علي نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وعلي حجم التجارة الخارجية، وبالتالي علي موقف ميزان المدفوعات.

على هذا الأساس كان تقسيمنا لهذا الفصل علي الشكل التالي :

**المبحث الأول: تعريف سعر الصرف.**

**المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.**

**المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف .**

## المبحث الأول : مفهوم سعر الصرف وأنظمته

### المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، ويعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي<sup>1</sup> تستبدل بها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية أي عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويقصد بسعر الصرف هو التحول من قوة شرائية عالمية إلى قوة شرائية محلية، أي استبدال العملات الأجنبية بالعملة الوطنية، وهذا ما يعرف بالتسعيرة المؤكدة، كما يعرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الأجنبية وهذا ما يسمى بالتسعيرة غير المؤكدة.

وعليه نوجز بعض التعريفات التي وان اختلفت في صيغتها فإنها تتفق من حيث المضمون:

" سعر الصرف أية عملة إنما يعني قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية (أو جزء منها ) أو بتعبير آخر نسبة مبادلة العملة الوطنية بأية عملة أجنبية"<sup>2</sup>

" سعر الصرف بين عملة وأخرى عبارة عن نسبة مبادلة العملة الأولى بالعملة الأخرى"<sup>3</sup>

كما يعرف سعر الصرف وبصفة موجزة على أنه " تبادل العملات ببعضها البعض"<sup>4</sup>

### المطلب الثاني : أنواع سعر الصرف

يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ومنه

يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف نلخصها في ما يلي :

**الفرع الأول - سعر الصرف الاسمي :** يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة عملة محلية ويمكن أن يعكس هذا التعريف بحساب العملة المحلية بدلالة وحدات العملة الأجنبية أي سعر العملة الجارية والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية في سلع وخدمات ما بين البلدين، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الوراق للنشر، 2004 ، ص 203.

<sup>2</sup> حسين عمر، المدخل الى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، الجزء الثالث، مدينة نصر، مصر، 1998، ص18.

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش وآخرون، شهاب أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص154.

<sup>4</sup> خالد واصف الوزاني ، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، ص 363 .

زمنية ما ، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية ، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني - سعر الصرف الحقيقي :** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، ويمكن التعبير عن سعر الصرف الحقيقي من خلال العلاقة

$$\text{TCR} = \text{TCN} \cdot \text{PD} / \text{PE}$$

التالية :

TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN : سعر الصرف الاسمي

PD : مؤشر الأسعار المحلية

PE : مؤشر الأسعار الأجنبية

تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك ، أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للانجاز والسلع غير القابلة للانجاز لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة إلى أخرى.<sup>2</sup>

**الفرع الثالث - سعر الصرف التوازني :** هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي ناي سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة.

إذن به السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر على أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادي ولذلك نجد سعر الصرف المتوازن مثل السعر المتوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، ويلاحظ أن سعر الصرف غير المتوازن يتوقف على بعض المتغيرات النقدية التالية:<sup>3</sup>

- معدل نمو الدخل القومي

- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.

- معدل التغير في سعر الفائدة

- اتجاه الطلب على النقود

<sup>1</sup> العباس بلقاسم ، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 نوفمبر 2003، ص 4.

<sup>2</sup> العباس بلقاسم ، مرجع سابق، ص 06 .

<sup>3</sup> العباس بلقاسم : مرجع سبق ذكره ، ص 6

تجدر الإشارة إلى أن المتغيرات الأربعة ليست على نفس الدرجة من الأهمية في التأثير على سعر الصرف المتوازن.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : أنظمة سعر الصرف

#### الفرع الأول - نظام سعر الصرف الثابت :

ساد نظام الصرف في ظل قاعدة الذهب في صورة المسكوكات الذهبية وذلك في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 وفي قيام الحرب العالمية الأولى وكذلك في النصف الثاني من عشرينيات القرن الماضي عندما عادت الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية والدول المتخلفة والتابعة في صورة الصرف الذهبي تعبر الدولة على قاعدة الذهب إذ ربطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب بحيث يتحقق سعر صرف ثابت للذهب بالنقد الوطني وعندئذ يمكن للأفراد تحويل ما يشاؤون من أوراق النقد إلى ذهب والعكس وذلك وفقا للوزن المعين من الذهب لوحدة النقد الرسمية.<sup>2</sup> كما يمكن تعريفه حسب ما جاءت به اتفاقية بريتون وودز عام 1944 " ذلك النظام الذي تتحدد بموجبه أسعار تبادل العملات بعضها ببعض وتم ربطها بالذهب والذي بذوره يمكن تحويله إلى دولار والذي كان آنذاك العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب والعكس"<sup>3</sup>

إن من مميزات هذا النظام أنه يعمل على استقرار أسعار الصرف بين مختلف العملات واستقرار القيمة الداخلية للعملة نظرا لارتباطها الوثيق بين القيمة النقدية وغطائها .

#### الفرع الثاني - أنظمة سعر الصرف المرنة :

في ظل هذا النظام يتم تحديد سعر صرف العملة بحرية عن طريق طلب وعرض العملة في سوق الصرف الأجنبي وينقسم هنا النظام إلى :

أ-التحويم المدار : يتم تحديد قيمة العملة وفق مؤشرات سوق الصرف الأجنبي وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عندما يتطلب الأمر ذلك بما يعمل على تحسين وضع الميزان التجاري والاحتياطيات من الصرف الأجنبي ومثال عن دولة تتبع هذا النظام الجزائر .

ب-التحويم الحر : يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق أي العرض والطلب من النقد الأجنبي ويكون التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي على أساس اضطراري ، ولا يحدث بشكل متكرر وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه

<sup>1</sup> أويابة صالح : تأثير تغير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر 2010 ، ص 19.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله : العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان 1999، ص 74.

<sup>3</sup> خالد واصف الوزاني ، أحمد حسين الرفاعي : مرجع سبق ذكره ، ص 370.

الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات اقتصادية ومن تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف.<sup>1</sup>

**أولا/ التعويم النظيف :** تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي وفي الوقت نفسه تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال أو صندوق موازنة الصرف وهو عبارة عن جهاز حكومي يتحكم بصورة مباشرة في تحركات أسعار الصرف.

ثانيا/ التعويم غير النظيف : في ظل هذا النوع من التعويم فان تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي بصفتها بائعة أو مشتريه يكون بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث : مزايا وعيوب أنظمة الصرف الثابتة

#### أولا / مزايا أنظمة الصرف الثابتة :

- يوفر هذا النظام إطارا راسخا للمبادلات الدولية ومن شأن الاستقرار في المعاملات الاقتصادية يؤدي إلى التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، إذ من الممكن أن يتزعزع في حالات التخفيض والرفع من قيمة العملة.

- إن استخدام الذهب كقاعدة نقدية ماله من قيمة ذاتية كسلفه ذات استعمال غير نقدي يدعم ثقة الجمهور في النظام النقدي.

- تقليل عوامل التكلفة أو المخاطرة للتجار والمستثمرين.

- تنعكس بالإيجاب إذا كان اقتصاد البلد لا يتميز بالكبر حيث يكون أكبر فاعلية من خلال تقليله لأثر الصدمات الخارجية ( حالة الربط بعملة وحيدة ).<sup>3</sup>

#### عيوب نظام الصرف الثابت : فيما يخص العيوب فهي كالتالي :

- مهما كان سعر الصرف فانه يقلل من استقلالية السياسة النقدية لأن تكون أداة تحقيق الاستقرار الداخلي.

- في حالة الربط بعملية وحيدة قد يحدث تحول في الخيارات من طرف الأجانب، الأمر الذي يؤدي إلى تدفقات رأس مالية كبيرة ويضعف السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد.

- كما تقع اختلالات في المدفوعات تؤدي إلى تغيير الاحتياطات وفي الكتلة النقدية والأسعار المحلية.

<sup>1</sup> عطاء الله بن طيرش: اثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غرداية، 2010، ص50.

<sup>2</sup> سامي عفيف حاتم : دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة، القاهرة، مصر 2000، ص 191.

<sup>3</sup> فارس هباش: دراسة العلاقة بين السياسة النقدية وسياسة الصرف، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر 2005/2004 ص 73.

- التغيرات في سعر الصرف بين البلدان الرئيسية، سوف تؤثر على أسعار الواردات والصادرات التي يواجهها بلد الربط.<sup>1</sup>

ثانيا/ مزايا وعيوب أسعار الصرف المرنة : تتمثل في النقاط التالية:

\*مزايا أنظمة الصرف المرنة : إن نظام الصرف الذي يتقلب بحرية يقدم عددا من المزايا والايجابيات.

-بما أن أسعار الصرف تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب فإنها سوف تتغير آليا مع التغيرات في العرض والطلب وهذه التغيرات في أسعار الصرف تعمل على التقليل من مشاكل ميزان المدفوعات. -إعفاء البنوك المركزية في دول العالم المختلفة من عبئ التدخل في أسواق الصرف للتأثير على القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية في حالة الانخفاض أو تخفيض أسعار عملاتها في حالة الارتفاع. -الارتكاز على التقلبات في سعر الصرف للنهوض بأعباء التوازن في ميزان المدفوعات فان السلطات قد تركز على سياسات الاستقرار الملائمة للعمالة الكاملة.

\*سلبيات أنظمة الصرف المركزية : بالرغم من الايجابيات التي يقدمها سعر الصرف في إطار النظام المرن إلا أنه لا يخلو من بعض العيوب.

- عدم الاستقرار في أسعار الصرف الموضح عبر تقلبات حادة قد تهدد بإحداث اضطرابات في التبادلات وخصوصا فيما يتعلق بالواردات والصادرات.

- عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف، تقلص من حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل زيادة التبادلات الدولية، لأنها في الغالب مصدر عدم يقين بالنسبة لعوائد الاستثمارات في الخارج وإيرادات الصادرات.

- تعزيز حركة المضاربة لرؤوس الأموال في الأجل القصير التي تساهم في جعل سوق الصرف عديم الاستقرار.

### المبحث الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف

سنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على مختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف من الإشارة إلى أهم النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير اختلافات أسعار الصرف بين مختلف الدول. في المطلب الأول نتناول فيه نظرية تعادل القوة الشرائية أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى نظرية تعادل أسعار الفائدة أما فيما يخص المطلب الثالث فتناولنا فيه بعض النظريات الأخرى.

<sup>1</sup> - علة محمد : الدولة ومشاكل عدم استقرار وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2003/2002، ص 23 .24.

### المطلب الأول : نظريات تعادل القوة الشرائية

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى " غوستاف كاسيل " وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في الأسواق المحلية مقارنة بالأسواق الخارجية أي تبعا للعلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في دولة أخرى.<sup>1</sup>

وتقوم على مجموعة من الافتراضات يمكن إرجاعها فيما يلي :

1- افتراض توفر حرية التبادل الخارجي بين الدولتين حيث يصبح سعر الصرف بينهما معتمدا على ما يمكن أن تقتنيه من سلع وخدمات عملة كل واحدة منها في الداخل.  
2- كما أن فكرة كاسل تقوم على أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية في بلد آخر.

3- تفترض النظرية أنه في حالة ما إذا أصيب اقتصاد دولة ما بالتضخم ونقصت القوة الشرائية لنقده فان قيمة الدولة الثانية تتخض أيضا بنفس النسبة والعكس صحيح.<sup>2</sup>  
وللنظرية صورتان : الصورة المطلقة والصورة النسبية.

#### \*الصورة المطلقة :

تنطلق هذه النظرية من فكرة توحيد الأسعار بحيث كل وحدة نقدية واحدة لدولة معينة تسمح بشراء نفس الكمية في دولة أجنبية، وقد بنى كاسيل هذه النظرية على أساس أن الطلب على العملة الأجنبية طلب مشتق أي ينبع من الرغبة في شراء السلع الأجنبية، وعليه يؤدي تحويل قدر من العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية، ومنه يسمح بشراء نفس الكمية أو القدر المكافئ من السلع والخدمات في الدولتين، وبمعنى آخر أن القوة الشرائية للنقود إذا تم التعبير عنها بعملات مختلفة ينبغي ألا تتغير وبناء على ذلك فان سعر الصرف المتوازن بين عمليتين هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لكليهما.<sup>3</sup>  
إذا كان مستوى الأسعار في البلد المحلي  $p$  و  $p^*$  هو مستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي، و  $r$  هو معدل الصرف فان  $p/p^* = r$  (ppa) نقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان.

#### \*الصورة النسبية :

<sup>1</sup> فرانسيس جيرويتلام : الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد عزيز ، ص 98.

<sup>2</sup> شعيب بنونة، خياط رحيمة: سياسة سعر الصرف بالجزائر، نموذج قياسية للدينار الجزائري، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 124-125.

<sup>3</sup> زينب عوض الله : العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، لبنان 1996، ص 77.

العلاقة  $p/p^* = r$  (ppa) تفرض وجود مقارنة تامة وفورية للقوة الشرائية للعملة سواء المحلية أو الأجنبية، لكن تدخل الكثير من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بهذه العلاقة لذلك اهتمت هذه النظرية في صيغتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى.

فترى في هذه النظرية وجود علاقة بين تغير معدلات سعر الصرف ومستوى الأسعار  $p$  و  $p^*$  تسمى تعادل القوة الشرائية النسبية حيث :  $dr/r = dp/p - dp^*/p^*$ ، إذن معدل تغير سعر الصرف يساوي فروقات معدلات التضخم أي نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي.

هذه الصورة مشتقة من الصورة المطلقة إذ بإمكانية التغير النسبي للأرقام القياسية للأسعار في نفس الفترة بالأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها التأثير المباشر على سعر الصرف على افتراض توفر حرية التبادل الخارجي بين البلدين وتعتمد هذه النظرية في قياس مستوى الأسعار عن طريق الأرقام القياسية استنادا إلى الصيغة الثانية  $ri = rpb$ <sup>1</sup>. حيث :

R1 : سعر الصرف التوازني الجديد.

R0 : سعر الصرف القديم

P : الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية.

P\* : الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية.

الانتقادات الموجهة للنظرية :

رغم أن الكثير من الاقتصاديين كانوا يؤكدون رأي كاسل باعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية وليس العكس إلا أنها تعرضت لعدد من الانتقادات يمكن حصرها فيما يلي :

- إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية هو جزء من المدفوعات وسعر الصرف يمكن أن يتأثر أخرى من ميزان المدفوعات.

- كما أن النظرية لا تأخذ في عين الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام.<sup>2</sup>

- تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير ويعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات مؤشر أفضل في الأجل القصير ولبيان اتجاهات سعر الصرف نظرا لأن قيود هذا الحساب السلع والخدمات، الدخل، الاستثمارات، التحويلات تمثل عمليات منفذة

<sup>1</sup> كمال العقريب : مرجع سابق ، ص 35.

<sup>2</sup> كمال العقوبي : مرجع سابق ، ص 38.

تعتبر بدقة عن مدى القدرة التنافسية للدولة فان تحقيق فائض في الحساب يدفع سلع العملة إلى أعلى ويحدث العكس في حالة وجود عجز.

المطلب الثاني ك نظرية تعادل أسعار الفائدة

حسب هذه النظرية لا يمكن المستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من تلك التي يمكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين يوجد معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل وتتم العمليات على النحو التالي :

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا ويحصلون في نهاية التوظيف على  $M(I+ID)$  حيث ID معدل الفائدة يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني ( نقدا ) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة IE وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية ويمكننا تعريف ذلك رياضيا بـ :

$$M(I+ID) = M / CC(I+IE) CT$$

حيث :

CC : سعر الصرف الآني نقدا

CT : سعر الصرف الآجل

IE : معدل الفائدة الخارجي الاسمي

ID : معدل الفائدة الاسمي.

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني : نظرية الأرصدة والكمية**

**الفرع الأول : نظرية الأرصدة**

ترتكز على ميزان المدفوعات أي عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا أو سالبا.

في حالة يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا ( فائض ) دلالة على وجود زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة.

أما في حالة وجود رصيد ميزان المدفوعات في وضعية سالبة ( عجز ) يعبر عن زيادة في عرض عملة هذه الدولة مقابل العملات الأجنبية الأخرى وهذا ما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الخارجية أو بتعبير آخر ارتفاع في سعر صرف هذه العملة.

<sup>1</sup> عطاء الله بن طيرش : مرجع سابق ، ص 55.

### الفرع الثاني : النظرية الكمية

مفاد هذه النظرية أن زيادة كمية النقود مع ثبات بقية العوامل الأخرى كسرعة تداول النقود، الناتج القومي... الخ تؤدي إلى ارتفاع في مستوى العام للأسعار لكل من السلع والخدمات ، ومن ثم تصبح سلع هذه الدولة في وضعية تنافسية ضعيفة مقابل سلع الدول المنافسة مما يؤدي إلى تشجيع اللجوء إلى عملية الاستيراد وبالتالي ارتفاع كمية أو حجم الواردات من جهة وانخفاض حجم الصادرات من جهة أخرى وهذا ما يقابله في سوق العملة ارتفاع في الطلب على عملات الدول الأجنبية وهذا من أجل تسوية المتعاملين المحليين مدفوعاتهم الدولية ويقابل هذا الارتفاع من جهة أخرى انخفاض في الطلب على العملة المحلية ومن ثم زيادة عرض هذه العملة، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية إلى الارتفاع.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث : سياسة سعر الصرف

اتبعت الدول سياسات ووسائل لتدعيم وتحقيق الاستقرار في اقتصادياتها ومن أهمها سياسة سعر الصرف

#### المطلب الأول : أهداف سياسة سعر الصرف

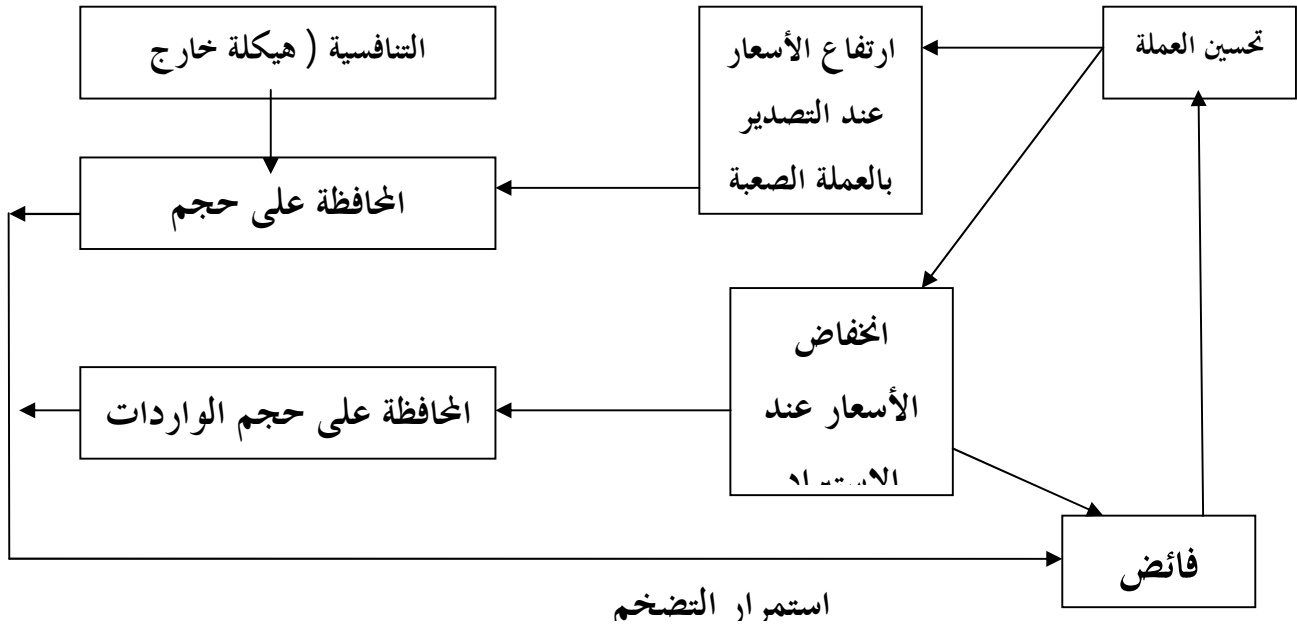
تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف التي من بينها :

**الفرع الأول : مقاومة التضخم** : يؤدي تحسين سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسين مستوى تنافسية المؤسسات وفي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع : ص 56.

<sup>2</sup> - العباس بلقاسم : مرجع سابق، ص 24.

الشكل رقم ( 1-01 ) : مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة الصرف



المصدر : عطاء الله بن طيرش ، مرجع سابق ، ص 66.

#### الفرع لثاني : تخصيص الموارد :

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة للتصدير وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً لإحلال الواردات والسلع التي يمكن تصديرها كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في الغادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.<sup>1</sup>

#### الفرع الثالث: توزيع الدخل :

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحيطة فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي ( مواد أولية أو زراعية ) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تنخفض القدرة الشرائية للعمال، والعكس عند انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كمال العقريب : مرجع سابق ، ص 46.

<sup>2</sup> موقع الأنترنت : موقع نفسه .

### المطلب الثاني : أدوات سياسة سعر الصرف

تستعمل السلطات النقدية في كل دولة من الدول العديد من الأدوات والسياسات لتنفيذ سعر الصرف في الاقتصاد المحلي وأهم الأدوات ما يلي :

#### الفرع الأول : تعديل سعر صرف العملة :

في حالة وجود خلل في ميزان المدفوعات تلجأ السلطات النقدية لتعديل ميزان المدفوعات إلى تخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها في حالة نظام أسعار الصرف الثابتة، أما في حالة أسعار الصرف المعومة فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات.

#### الفرع الثاني : استخدام احتياطات الصرف :

ويتم هذا عن طريق تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف للحد من تغيره أو تقلب سعر الصرف سواء ببيع العملات الصعبة التي تحتف ضبها مقابل العملة المحلية للحد من انهيار أو انخفاض قيمة عملتها والعكس في حالة ارتفاع قيمة العملة عن الحد الذي ترغب فيه السلطات النقدية بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية ويتوقف تطبيق هذه الوسيلة على حجم احتياطي الصرف للدولة.

#### الفرع الثالث : استخدام سعر الفائدة :

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة<sup>1</sup>.

#### الفرع الرابع : مراقبة الصرف :

تقتضي هذه السياسة بإخضاع المشتريات والمبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية :

- (1) منع التسوية القبلية للواردات.
- (2) الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحلية في الخارج نتيجة التصدير.
- (3) تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة
- (4) تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين

<sup>1</sup> عطاء الله بن طيرش : مرجع سابق، ص 66.

**الفرع الخامس : إقامة سعر صرف متعدد :**

يهدف نظام سعر الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار في الأسواق وتوجيه السياسات التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ومن أهم الوسائل المستعملة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة أحدهما يتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاع المراد دعمها وترقيتها أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر صرف عادي.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> مرجع نفسه : 168 نقلا عن : عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006 ، ص 136 / 137.

## خلاصة الفصل الأول :

يعتبر سعر الصرف هو المرآة العاكسة للمركز المالي للدولة فهو عبارة عن تلك الوحدات النقدية التي تبادل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بذلك يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى درجة ربحية الصناعات التصديرية.

قد عرف نظام سعر الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى نظام الصرف العائم الذي اتبعته العديد من الدول حاليا، كما تخلت هذه الدول على نظام الرقابة على الصرف والتثبيت.

ويمكن أن يكون سعر الصرف وسيلة هامة في يد السلطات النقدية تستعملها كسياسة اقتصادية لتوجيه الاقتصاد أو لتنمية لقطاع ما وسياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية لا تقل أهمية عن مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى خاصة إذا أدرجت ضمن إستراتيجية اقتصادية كلية وشاملة لتحقيق الأثر الايجابي المرجو .

# الفصل الثاني

## ميزان المدفوعات

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: علاج الاختلال في ميزان المدفوعات

**تمهيد:**

بعدما تطرقنا في الفصل الأول الى سعر الصرف ، نحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى عنصر آخر وهو ميزان المدفوعات ، حيث يعتبر ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي ، وبالعكس ذلك لكونه السجل الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي ، بعلاقات تبادلية مزدوج فيها القيود الدائنة بالقيود المدينة ، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال ، ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأية دولة ، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ، ومدى استجابة لتطور قوى الإنتاج دوليا.

نحاول في هذا الفصل التطرق الى ميزان المدفوعات من خلال المبحثين التاليين :

**٧ المبحث الأول نتناول فيه مفاهيم أساسية على ميزان المدفوعات.**

**٧ المبحث الثاني : نتناول فيه الاختلال في ميزان المدفوعات وطرق التصحيح.**

### المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة أهم المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات ، حيث سنتناول في المطلب الأول منه الى أهم تعريفات ميزان المدفوعات ، بينما سنتطرق في المطلب الثاني منه الى مكونات ميزان المدفوعات ، وفي المطلب الثالث سنتناول أهمية ميزان المدفوعات.

### المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات.

هناك تعاريف مختلفة لميزان المدفوعات وان كانت تتفق من حيث المضمون " يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة ، عادة سنة"<sup>1</sup>.

ويعرف أيضا بأنه " سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية لاقتصاد وطني معين في فترة زمنية فائت ، هي السنة"<sup>2</sup>

- ميزان المدفوعات سجل محاسبي بين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين محليا في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى ، خلال فترة زمنية معينة"<sup>3</sup>

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا ما يلي:

المقصود بالمقيمين الأشخاص او المؤسسات التجارية او الحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج ( بمعنى ان المقيمين هم الذين يقيمون في الدولة بصفة دائمة لأغراض تعريف ميزان المدفوعات ) وعبارة الإقامة لا تعني الإقامة المادية او الجنسية بل المركز الاساسي للنشاط التجاري<sup>4</sup>. حيث :

- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين ، او نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين اداؤها ، وسواء تم اقتضاء قيمة هذه المعاملات عاجلا او آجلا ، اما المعاملات الاقتصادية بين المقيمين على اقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها<sup>5</sup>.

- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان ، فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في اول يناير وتنتهيها في نهاية ديسمبر ، فان دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية ابريل من كل عام لتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي ،

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله : الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر 1999 ، ص 100.

<sup>2</sup> - محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي الدولي ، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ، مصر 2007 ، ص 47.

<sup>3</sup> - هذلول مشهور بربور: العوامل المؤثرة في انتقال اثر اسعار صرف العملات الاجنبية على مؤشر الاسعار في الاردن ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الاردن ، 2008 ، ص 9.

<sup>4</sup> - علي عبد الفتاح ابو شرار : الاقتصاد الدولي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية 2010 ، عمان الاردن ، ص 215.

<sup>5</sup> - محمود يونس : اقتصاديات دولية ، الدار الجامعة ، الاسكندرية ، مصر 2000 ، ص 166.

بالإضافة الى ذلك فان بعض الدول تعد تقديرات لموازنين مدفوعاتها لفترة نقل عن السنة ( كل ثلاث شهور مثلا) ، مثل الولايات المتحدة الاميركية ، ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا ، وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الاجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام<sup>1</sup>.

- أن ميزان المدفوعات لا يخرج عن كونه سجل يصور في شكل حساب ذو جانبين ، جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي.

- يتم القيد في هذا السجل من خلال طريقة القيد المزدوج المعروضة في نظرية المحاسبة ويحدث نتيجة لذلك ما يسمى ببند الموازنة او الشكلى لميزان المدفوعات.

### المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات مهم جدا للسلطات النقدية للبلد ، وهذا من خلال الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات ، مما يضطرنا الى دراسة هيكل ميزان المدفوعات.

### هيكل ميزان المدفوعات قبل إسهامات الصندوق النقدي الدولي:

يقسم ميزان المدفوعات عموديا الى جانبين:

1. الجانب الايمن: ويضم كافة المعاملات الاقتصادية التي تجلب الى البلد متحصلات وتزيد من القوة الشرائية الخارجية لعملة البلد ويسمى الجانب الدائن.

2. الجانب الايسر: ويضم كل المعاملات الاقتصادية التي تلزم البلد بالقيام بمدفوعات الى بقية العلم وتبين الكيفية التي يستفيد بها المقيمون من هذه القوة الشرائية ويسمى الجانب المدين.

قد جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات الى اقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة او المتقاربة أهدافها ، ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال نأخذ بالتقسيم التالي لتمييزه بالوضوح والمنطقية:

يقسم ميزان المدفوعات افقيا الى عدة موازن مستقلة تجمع كل منها نوعا مميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة ، وبدون هذا التقسيم الى موازن فرعية لن يكون لميزان المدفوعات أية فائدة في دراسة الوضعية الاقتصادية الدولية للبلد.

يضم ميزان المدفوعات حسب هذا التقسيم الموازن الثلاثة التالية:

- ميزان العمليات الجارية.
- ميزان العمليات الرأسمالية.
- تغيير المركز النقدي الخارجي.

<sup>1</sup> - محمود يونس : اقتصاديات دولية ، نفس المرجع : ص 168.

هذه التفرقة تؤدي الى رسم خط فاصل ضمن ميزان المدفوعات يترك بعض العناصر مسجلة كدائنة أو مدينة " فوق الخط" والبعض الاخر " تحت الخط".

اما بند " الأخطاء والسهو " الذي يظهر دائما في وثيقة ميزان المدفوعات ، فهو باقي يأتي من عناصر توجد في بعض الاحيان فوق الخط كما قد تكون تحت الخط وهي عناصر تعد مصادرها أقل ثقة ، وعموما ما توضع فوق الخط.

التفرقة الأساسية في الواقع هي بين ميزان العمليات الجارية وميزان العمليات الرأسمالية. **أولاً: حساب العمليات الجارية:** ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه ، لذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل ، وينقسم هذا الحساب بدوره الى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات<sup>1</sup>.

1. **الميزان التجاري:** وهو يضم الواردات والصادرات من السلع والخدمات وعمليات السمسة الدولية Courtaage international ( شراء وبيع السلع التي تجتاز الحدود الوطنية (مثل شراء سلع من طرف متعاملين جزائريين من فرنسا لإعادة بيعها في دول افريقية). ويتعلق الامر هنا بالميزان التجاري بالمعنى الدقيق ، وينقسم بدوره الى فرعين هما.

أ. **حساب التجارة المنظورة:** ويتضمن صادرات وواردات السلع الملموسة خلال الفترة محل الحساب ، وهو الفرق بين الصادرات وقيمة الواردات ، وسمي أيضا ميزان التجارة المنظورة.

ب. **حساب التجارة غير المنظورة:** ويتضمن صادرات وواردات السلع غير الملموسة خلال الفترة محل الحساب ، وهو الفرق بين صادرات الدولة من الخدمات ناقصا وواردات الدولة من الخدمات ، وسمي أيضا ميزان التجارة غير المنظورة.

من اهم ما تشمل عليه هذه المعاملات ما يلي<sup>2</sup>:

- **خدمات النقل:** وتتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف انواع خدمات النقل (البري ، البحري ، الجوي ) التي تؤديها الدولة الى غير المقيمين (دائن) او يؤديها الخارج الى مقيمين (مدين). وتشتمل ايضا على اجور شحن البضائع وثمان تذاكر السفر وبنود اخرى مثل رسوم الموانئ ونفقات صيانة السفن والطائرات وتمويلها بالوقود ....الخ.
- **التأمين:** ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بمختلف انواع التأمين ( نقل بضائع ، حياة ، حوادث ....)بما في ذلك اعادة التأمين.

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله : مرجع سابق ، ص 102.

<sup>2</sup> - محمود يونس : مرجع سابق ، ص 174.

- **الرحلات الى الخارج:** وتشمل مصروفات المسافرين سواء للسياحة او الدراسة او العلاج او العمل وتقدر القيمة هنا في الغالب على اساس متوسط يومي لمصروفات المسافرين خلال مدة اقامته او اعتمادا على ما قد تقدمه من اجهزة الرقابة على الصرف الاجنبي من بيانات.
  - **الدخول من الاستثمارات الخارجية:** وتشمل العائد الاصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة ( فوائد وارباح من فروع وشركات تابعة في الخارج او دخل ناشئ عن عقارات تجارية... الخ) أو أرباح أسهم او فوائد قروض أو سندات.
  - **العمليات الحكومية:** وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية (المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج ، مصاريف قوات في نطاق اتفاقية الدفاع المشترك ) او غير العسكرية ( المساهمة في نفقات المنظمات الدولية ، فوائد القروض العامة ، مصروفات البعثات الدبلوماسية وغيرها .... الخ).
  - **الخدمات الاخرى:** وتشتمل على بنود مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج ( لغير المهاجرين) ، العملات التجارية ، مدفوعات البريد والهاتف ، والتلغراف والتلكس ، الدعية ، ايجار الافلام ، عوائد من الحقوق الادبية .... الخ.
2. **حساب التحويلات من جانب واحد:** وهذه تأتي في مرتبة تقل من حيث الاهمية لدى معظم الدول ، حيث ان الاساس في تعامل هذه الدول في الغالب يقوم على اساس حركة السلع والخدمات فيما بينها ، وأن ما يتم من تحويلات ومدفوعات من جانب واحد اقل اهمية في ذلك ، ومثالها الإعانات والمنح والمساعدات التي تقدم من جهات في دولة أخرى ، وتعامل كما يلي:
- تسجل كامل التحويلات والمدفوعات من جانب واحد ، والتي تتلقاها دولة معينة من دول العالم الخارجي في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها تمثل في هذه الحالة حقا للدولة تجاه الدول الاخرى<sup>1</sup>، ويكون حساب التحويلات من جانب واحد لدينا بقيمة هذه التحويلات أو المدفوعات التي تتم لصالح الدولة من العالم الخارجي.
  - تسجل كافة التحويلات والمدفوعات من جانب واحد ، والتي تقدمها الدولة المعينة الى العالم الخارجي في الجانب المدين من ميزان المدفوعات ، باعتبار ان الدولة عليها دفعها للعالم الخارجي ، وبالتالي فهي تمثل ديون عليها للعالم الخارجي ، في حين تسجل قيمتها في الجانب الدائن من حساب التحويلات أو المدفوعات من جانب واحد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف: التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان الاردن 2004 ، ص 104.

<sup>2</sup> - فليح حسن خلف: التمويل الدولي ، نفس المرجع، ص 104.

ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية: يسجل في هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على اصول الدولة او حقوقها قبل الدول الاخرى ، وكذلك على خصوم الدولة او التزاماتها في مواجهة هذه الدول. وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنة والمديونية للدولة.

وينقسم حساب العمليات الرأسمالية الى حسابين فرعيين هما : حساب رأس المال الطويل الاجل وحساب راس المال القصير الأجل.

1. حساب رأس المال الطويل الأجل: تدرج في حساب رأس المال الطويل الأجل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الاصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج ، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته ، وذلك بالنسبة للأصول والخصوم التي يزيد أجلها عن عام<sup>1</sup>.

- الاستثمارات المباشرة: ويقصد بها الاستثمارات في مشروعات تقع في دولة معينة ، ولكنها من الناحية الفعلية تقع تحت اشراف اشخاص يقيمون في دولة اخرى ، بمعنى آخر ، فان هذه المشروعات ليست الا فروعاً لمؤسسات أجنبية ، وهذه الاستثمارات بطبيعتها طويلة الاجل.

- حركات رؤوس الاموال طويلة الاجل: وتشمل القروض التي تزيد مدتها عن سنة وكذلك العمليات المتعلقة بالاستثمار في الاوراق المالية (عند اصدارها)<sup>2</sup>.

2. حساب رأس المال قصير الاجل: ويطلق عليه أحيانا الحساب النقدي ، فيشمل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج ، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته ، وذلك بالنسبة الى الاصول والخصوم والتي لا يزيد أجلها عن عام واحد.

وهكذا يكون محل هذا الحساب كل ما هو نقود او أشياء أخرى قريبة من النقود بسبب ما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة أي إمكانية تحولها الى الشكل النقدي بسرعة. يشتمل هذا الحساب على :

• حركة رؤوس الاموال قصيرة الاجل: وتشمل القروض او السلفيات التي تقل مدتها عن سنة مثل القروض التجارية قصيرة الاجل والمديونية للبنوك ( في جانب الخصوم) ، والاداءات في البنوك الأجنبية وتداول الاسهم والسندات الاجنبية (في جانب الاصول).

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله : مرجع سابق ، ص 103.

<sup>2</sup> - محمود يونس : مرجع سابق ، ص 168.

• **معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع النقدي:** ويقصد بها المعاملات التي تباشرها هيئات رسمية مثل المؤسسات النقدية والبنك المركزي ، والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية وجميع الهيئات المصرح لها بالتعامل في المصرف الاجنبي في الدول التي تأخذ بنظام الرقابة على الصرف<sup>1</sup>.  
هذه المعاملات ينبغي ان تكون واضحة تماما ، إذ ان التغيير في اصول وخصوم المؤسسات التي يضمنها هذا القطاع تلعب دورا أساسيا في تسوية المعاملات الدولية ويمكن التمييز بين مجموعتين من المؤسسات:

1. **المؤسسات النقدية الخاصة:** مثل البنود الودائع والمؤسسات المماثلة.
2. **المؤسسات النقدية المركزية:** مثل البنك المركزي ، وهذه المؤسسات تمثل السلطات النقدية للدولة ويكون لديها الاحتياطي زمن الذهب والعملات الاجنبية ، كما أنها تتدخل في سوق الصرف وتصدر النقد القانوني او الاحتياطي لبنوك الودائع.  
يمكن تحديد اصول او خصوم هاتين المجموعتين من المؤسسات اتجاه الخارج من الآتي:

1. **رأس المال طويل الاجل:** ويتمثل في :
  - القروض الحكومية والمصرفية طويلة الاجل.
  - الديون على صندوق النقد ، مثل حصة الدولة في رأس مال الصندوق سواء من الذهب او من النقد المحلي ، او القروض الممنوحة له بالعملة الوطنية ، وهذا البند لا يوجد الا بالنسبة للمؤسسات النقدية المركزية.
  - التعامل مع البنك الدولي للانشاء والتعمير.
  - الاصول الحكومية مثل أدونات الخزنة والسندات التي تصدرها الحكومات ، وهي صكوك طويلة الاجل.

2. **رأس المال قصير الاجل :** ويتمثل في :
  - التغييرات الطارئة على الالتزامات مثل:
    - ارصدة الخارج من العملة المحلية.
    - الودائع الاجنبية في بنوك محلية.
    - ادونات الخزنة العامة المتداولة.
    - القروض قصيرة الاجل الممنوحة لهيئات حكومية او مصرفية.
  - التغييرات الطارئة على الاصول مثل:
    - الارصدة الدائنة في نطاق اتفاقيات الدفع الدولية.

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله : نفس المرجع، ص ص 168. 169.

- القروض التي يمنحها القطاع الرسمي والبنوك للخارج.
- ارصدة القطاع الرسمي والبنوك ، من الصرف الاجنبي ( عملات ، ودائع ، أدون ....الخ)

3. الذهب النقدي : وهو الذهب الموجود في حوزة المؤسسات النقدية ، الهيئات الرسمية والبنوك ، والمخصص لأغراض نقدية.

#### ثالثاً: حساب السهو والخطأ:

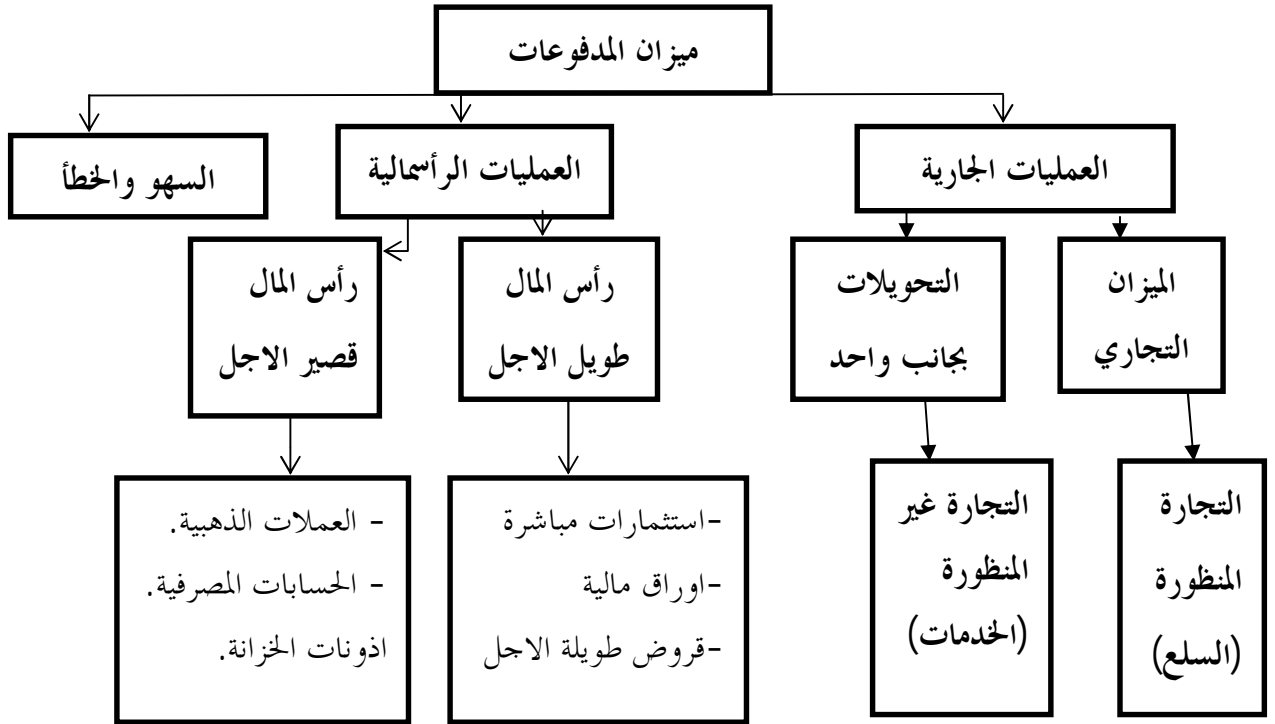
قد يحدث الا تكون القيمة التي يحصل عليها المجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماماً للقيمة التي يحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين ، في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانب المدين ، في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات وبالطبع فان مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الاقل في الميزان سواء كان المدين أو الدائن ، وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتم<sup>1</sup>.

تستخدم هذه الفقرة ايضاً في الحالات التالية:

- الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف اسعار صرف العملات.
- قد تؤدي ضرورات الامن القومي للبلاد الى عدم الافصاح عن مشترياته العسكرية اسلحة وعتاد ، إدراجها بفقرة السهو والخطأ.

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله : مرجع سابق ، ص 104 . 105.

الشكل رقم : (2. 01) هيكل ميزان المدفوعات.



المصدر: بن جودي جمعة: اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة تخرج ماستر في علوم التسيير 2011. 2012 جامعة المسيلة، ص 38.

كما سبق ذكره فان من الممكن ان يتخذ ميزان المدفوعات أشكالاً عديدة من بينها ، ما يأتي:

الشكل رقم (2. 02) : الشكل الاول (للتصنيف) " ميزان المدفوعات"

ميزان المعاملات الجارية	ميزان راس المال والذهب النقدي
أ. سلع.	ه. تحويلات رأسمالية.
ت. خدمات	و. راس مال طويل الاجل.
ج- عائد الاستثمارات الخارجية.	ز. رأس مال قصير الاجل.
د- التحويلات الخارجية.	ي. ذهب نقدي.
صافي ميزان العمليات الجارية الجاري	صافي ميزان رأس المال والذهب النقدي

المصدر: حسن فليح ، مرجع سابق ، ص 107.

الشكل رقم (2. 03): الشكل الثاني (للتصنيف) " ميزان المدفوعات"

ميزان العمليات المستقلة	ميزان التحويل الرسمي الموازن
1. سلع.	1. هبات رسمية.
2. خدمات ونفقات نقل خاصة.	2. قروض رسمية طويلة الاجل للمؤسسات الرسمية ومصادرة الاوراق المالية المحررة بالقطع الاجنبي

الفصل الثاني:.....ميزان المدفوعات

3.رؤوس اموال قصير الاجل بما فيها من اتفاقيات الدفع وحقوق السحب وقروض أخرى	3. عائد الاستثمارات.
4. الذهب النقدي	4. رؤوس اموال خاصة قصيرة الاجل
	5. رؤوس اموال خاصة طويلة الاجل
	6. تحويل رسمي خاص
صافي ميزان التحويل الرسمي الموازن.	صافي ميزان العمليات المستقلة

المصدر: حسن فليح ، مرجع سابق ، ص 107.

الشكل رقم (2. 04): ميزان المدفوعات حسب تصنيف صندوق النقد الدولي.

ميزان حركات رؤوس الاموال والذهب النقدي	ميزان السلع والخدمات والتحويلات
ج. رؤوس الاموال والذهب النقدي	أ. السلع والخدمات.
1. رؤوس اموال خاصة طويلة الاجل (من دون رؤوس أموال المؤسسات النقدية)	1. السلع.
2. رؤوس اموال خاصة قصيرة الاجل (من دون رؤوس أموال المؤسسات النقدية)	- الصادرات.
3. المصالح الرسمية المثقلة	- الواردات.
4. الحكومة المركزية	2. الذهبي (غير نقدي).
5. المؤسسات النقدية المركزية.	3. خدمات النقل والتأمين على الطرق الدولية وخدمات اخرى نقل المسافرين ومرافئ وسفريات
6. باقي المؤسسات النقدية.	4. عوائد راس المال
	5. عمليات حكومية (لم تذكر في موضع اخر)
	6. عمليات عسكرية.
	7. عمليات غير عسكرية.
	8. التحويل الخاص.
	9. التحويلات الحكومية.
صافي ميزان حركة رؤوس الاموال والذهب النقدي	صافي ميزان السلع والخدمات والتحويلات

المصدر: حسن فليح ، مرجع سابق ، ص 108.

مما يلاحظ ، أن الاشكال التي يتم بموجبها تصنيف ميزان المدفوعات لا تختلف من حيث الجوهر كثيرا ، إذ يتم فيها دمج أو فصل بعض الفقرات ، بحيث تصبح أقل أو أكثر تفصيلا ، الا أنها تبقى محافظة على جوهر ما تضمنه من فقرات<sup>1</sup>.

#### المطلب الثالث : أهمية ميزان المدفوعات.

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الاحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية<sup>2</sup>.

1. ان هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لانه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات ، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الاسعار والتكاليف....الخ.

2. ان ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الاجنبية ويبين اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل ، الشئ الذي يؤدي الى متابعة ومعرفة مدى تطور البنين الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

3. يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية ، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والاشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

4. ان المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

#### المبحث الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

يعتبر التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات امر بديهي نظرا للعمل بفكرة القيد المزدوج ، الا أن التوازن الحسابي ليس له دلالة اقتصادية ، وقد يخفي هذا التوازن ضعفا في الاقتصاد الداخلي للدولة ، ومعروف ان ميزان المدفوعات يشمل على نوعين من المعاملات احدهما تؤدي الى زيادة في رصيد الدولة ، أما الاخرى فتؤدي الى نقص في رصيد الدولة لأنها عبارة عن مدفوعات للخارج ، وعدم التوازن بين هذه المعاملات تؤدي الى الاختلال في ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف: مرجع سابق ، ص 109.

<sup>2</sup> - chlef.dz http://www.BOZw.bu.univ- شوهد يوم 2012/04/27

قسمنا هذا البحث الى ثلاث مطالب على النحو التالي : المطلب الاول تناولنا فيه أوضاع ميزان المدفوعات ، أما المطلب الثاني نعرض فيه اسباب الاختلال في ميزان المدفوعات ، وتناولنا في المطلب الثالث أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.

#### المطلب الاول : أوضاع ميزان المدفوعات.

سنتناول في هذا المطلب مختلف الحالات وأوضاع ميزان المدفوعات ، تشير حالة ميزان المدفوعات في أي دولة الى أن الرصيد النهائي من البنود المستقلة أي قبل اجراء التسوية لن يخرج عن حالة من الحالات التالية:

**الفرع الاول: حالة التوازن في ميزان المدفوعات:** وهنا لا توجد مشكلة وتكون السياسات المنفذة قد نفذت بفعالية ونجاح ، والاداء الاقتصادي كان يتسم بالكفاءة ، وحدث بالتالي تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي ، أو هدف التوازن الخارجي الذي من الضروري أن يكون في هذه الحالة متوافقا مع التوازن الداخلي للاقتصاد القومي<sup>1</sup>.

تجدر الاشارة الى أن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تنعدم فيها بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر.

**الفرع الثاني : حالة الفائض في ميزان المدفوعات:** وهنا يكون الرصيد بالموجب ، أي ان المتحصلات من العالم الخارجي اكبر من المدفوعات للعالم الخارجي ، وفي هذه الحالة تكون بنود الموازنة سالبة او مدينة ، والاهم ان حالة الفائض في ميزان المدفوعات تعلن أن السياسة التجارية المتبعة والسياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي ، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظرا لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحبة الفائض باطراد عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في انتاج حاجات افراد<sup>2</sup>. مقابل تراكم الارصدة النقدية ، وهي تعني مستوى معيشة اقل و مستوى رفاهية اقتصادية اقل مما كان يمكن ان يحدث لو لم يكن هناك فائض ، وبالتالي يكون أفضل لهذه الدولة ألا تحرم نفسها من مستوى معيشة أعلى ، خاصة وان الفائض في كل الاحوال حتى تزداد مستويات المعيشة في بلد الفائض ، لان الفائض تعني وجود اموال معطلة بلا استثمار ، وقد يتم التخلص من الفائض بمنح القروض للدول الاخرى مقابل سعر الفائدة كعائد للاستثمار ، أو منح إعانات ودعم وتبرعات هذا في الاجل القصير والاهم العلاج في الاجل الطول.

**الفرع الثالث: حالة العجز في ميزان المدفوعات:** يشمل ميزان المدفوعات على نوعين من المعاملات أولها تمثل بنود — إضافة حيث تؤدي الى زيادة الايرادات للدولة ، وثانيهما تمثل بنود

<sup>1</sup> - عبد المجيد عبد المطلب : السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة النبل العربية للنشر ، ط1 ، القاهرة ، مصر 2003 ، ص 162.

<sup>2</sup> - نفس المرجع: ص 162.

نقص لأنها ينجم عن المدفوعات الخارجية والخلل الحاصل في الميزان هو حالة عدم التوازن بين هذين البندين ، سواء بصفة عجز او فائض ومن الواضح ان الفائض ينطوي علا صافيا تدفق من الخارج ، في حين ينطوي العجز على تدفق للخارج.

هنا يكون الرصيد بالسالب ، أي ان المتحصلات ، وبمعنى آخر فان المدفوعات للعالم الخارجي تكون اكبر من المتحصلات ، او هنا تكون بنود الموازنة موجبة او دائنة ، والاهم ان حالة العجز في ميزان المدفوعات تعلن ان السياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي ، وحالة العجز هي اخطر بكثير من حالة الفائض ، وهي الحالة الاكثر حدوثا في كثير من دول العالم فالعجز في ميزان المدفوعات يعني ان الدولة تعيش في مستوى معيشي اعلى مما تستحق ، فهي تستورد سلعا وخدمات اكبر مما تسمح به قدراتها ، وتزداد بذلك مديونتها اتجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من اثار سلبية ومخاطر ، بل ان العجز يعني ان الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مما يؤدي الى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية ، وما يسببه ذلك من اثار سلبية عديدة ، ناهيك عن ان زيادة الطلب على المنتجات الاجنبية تؤدي الى انخفاض الانتاج الوطني ، وزيادة البطالة<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني : اسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.

هناك مجموعة من الاسباب التي تؤدي الى الاختلال في ميزان المدفوعات وهي :

**الفرع الاول: التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** وذلك لوجود علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر.

فاذا كان سعر الصرف لعملة قطر ما اكبر من قيمتها الحقيقية ، فسيؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار سلع القطر ذاته من وجهة نظر الاقطار الاخرى ، مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته ، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة باقل مما يجب اذ سيؤدي ذلك الى توسع الصادرات مقابل تقلص الاستيراد مما يؤدي الى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته أيضا على ان الاثار المترتبة على تحديد سعر عملة القطر على موقف ميزان مدفوعاته تختلف عما اذا كان الميزان في حالة عجز او فائض ، اذا غالبا ما تؤدي حالة العجز في الميزان الى بروز ضغوط تضخمية والتي تقود اختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات.

**الفرع الثاني: التضخم المحلي:** اذا كان الاقتصاد القومي يعاني ضغوطات تضخمية فانه ينشأ عجز باستمرار في ميزان المدفوعات حيث تؤدي الزيادة في الدخول النقدية الى زيادة الطلب على الواردات ، وامتصاص السلع المتاحة للتصدير هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى يؤدي ارتفاع

<sup>1</sup> - نفس المرجع : ص 163.

الاسعار المحلية الى تحويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا الى بديلاتها من المستورد حيث يصبح سعرها ارخص نسبيا<sup>1</sup>.

تحول الطلب الاجنبي الى سلع الدولة المنافسة او البدائل المنتجة محليا في الدول المستوردة ن حيث يصبح سعرها هي الاخرى ارخص نسبيا والنتيجة هي عجز باستمرار في الحساب الجاري ، وتبعاً لذلك في ميزان المدفوعات فان تقشي التضخم في الاقتصاد القومي كفيل بأن يولد عجزاً مستمراً فيه لانه يشجع الاستيراد ويعيق التصدير ، وينشأ الاثر المبدئي من الزيادة في الدخول النقدية O اثر الدخل) ومن الارتفاع في الاسعار في الدولة المنافسة او المستوردة (أثر الثمن<sup>2</sup>).

**الفرع الثالث: تدهور الميزة النسبية:** قد ينشأ الاختلال بميزان المدفوعات ببطيء على مدى فترة طويلة الاجب نسبيا من الزمن نتيجة لحدوث تغيرات غير متكافئة في عرض عناصر الانتاج ، أو في المعرفة التكنولوجية فيؤثران على الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض السلع التصديرية ، وبالتالي التأثير على توازن ميزان المدفوعات.

**الفرع الرابع: اسباب هيكلية:** هي الاسباب المتعلقة بالمشورات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية ( سواء الصادرات والواردات ) اضافة الى هيكل الناتج المحلي ، وينطبق ذلك بشكل خاص على الاقطار النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي ، أي اعتمادا على سلعة او سلعتين اساسيتين (زراعية او معدنية كالنفط مثلا) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الاسواق العالمية ، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل لعل ابرزها هي درجة الاحلال الصناعي لصادرات الاقطار النامية وهو الاتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر ، كما هو في السابق ، والنتيجة هي حدوث اختلالات هيكلية هي الاخرى في موازين مدفوعات تلك الاقطار.

**المطلب الثالث: انواع الاختلال في ميزان المدفوعات.**

**الفرع الاول: الاختلال العارض او العشوائي:** هذا النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الاقتصادي الخارجي ، ونتيجة للظروف الطارئة مثل الكوارث الطبيعية ، الزلازل او الحروب ويتصف هذا النوع من الاختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول مع زوال الاسباب المؤدية اليه.

**الفرع الثاني : الاختلال الموسمي:** وهو النوع من التقلبات القصيرة الاجل التي تصيب ميزان المدفوعات لفترات زمنية اقل من سنة ، ومثال على ذلك تصدير المحاصيل الزراعية وهذا النوع من الاختلال يتم ازالته على مدار السنة ، حيث أن زيادة صادرات في فترة معينة يمكنها تعويض النقصان في فترة اخرى من السنة.

<sup>1</sup> - عادل احمد حشيش: اساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر 2001 ن ص 122.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 122.

**الفرع الثالث: الاختلال الدوري:** وهو ذلك النوع من الاختلالات الناشئة عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها اقتصاديات السوق ، وتقوم التجارة الخارجية بنقل هذه التقلبات من دولة الى دولة اخرى ، ومعنى ذلك ان الرخاء الاقتصادي الذي يشهده احدى الدول اقتصاديات السوق ، تزيد من مستوى التشغيل وحجم الدخل القومي<sup>1</sup>.

وبالتالي زيادة الانفاق يرافقه زيادة في الطلب الكلي وعندئذ تزيد وارداته بالمقابل ، مثلا الدول النامية لم تبدأ بعد في هذه الحالة أي لم يزداد طلبها على منتجات القطر المذكور ، وهكذا يحدث عجز في ميزان المدفوعات لهذا القطر ، بمقابل حدوث فائض محتمل لدى موازين المدفوعات مثل هذه الدول المتخلفة ، وبالتالي إحداث آثار متفاوتة على موازين مدفوعات مختلفة للدول.

**الفرع الرابع: الاختلال الهيكلي:** وهو النوع من الاختلال الذي يرتبط بهيكل الانتاج والدخل والتوظيف للاقتصاد القومي محل الدراسة ، فهذا الاختلال يظل طاغيا على هيكل ميزان المدفوعات الى أن يحدث التغير الهيكلي المطلوب في قطاعات الاقتصاد القومي ، ويمكن إرجاع هذا النوع من الاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات الى أحد العوامل التالية:

- التغير في هيكل الطلب الخارجي وتحوله الى بعض السلع على حساب البعض الاخر ، ومثال على ذلك التحول الطلب الدولي من الفحم الى البترول.
- التغيرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة والتي تؤدي بالتالي الى اختلاف المزايا النسبية المكتسبة بين الدول ، فالتطورات التكنولوجية من شأنها أن تؤدي الى اكتساب إحدى الدول لمزايا الطلب الخارجي على صادراتها من تلك المنتجات.
- ارتفاع مستويات الدخل لإحدى الدول كما هو الحادث في الدول الاعضاء في منظمة الأوبك الامر الذي يرفع من طلبها الخارجي على الواردات ، وهذا يؤدي بدوره الى احداث اختلال في ميزان المدفوعات.
- حدوث تغيير في الاصول التي تمتلكها احدى الدول في العالم الخارجي الامر الذي يصاحبه تغير العائد الذي تحصل عليه الدولة من العالم الخارجي.

#### **المبحث الثالث: علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.**

إن حدوث اختلال في ميزان المدفوعات لدولة ما يكن تعويضه بكفالة التوازن الحسابي ، عن طريق عمليات الموازنة التي تتحقق من انتقالات الذهب والعملات الاجنبية أو راس المال قصير الاجل ، لكن في ظل نظام النقد الحالي الدول ليست على استعداد لقبول وسائل الموازنة التي

<sup>1</sup> - سالم عفيفي حاتم : التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم " الكتاب الاول " ، الدار المصرية اللبنانية ، ط2 ، 1994 ، ص ص 365 . 386

يقضي بها هذا النظام ، فهي تعمل على تجميد وسائل العلاج ، او التقليل من آثارها ، مما ينتج عنه استمرار الاختلال ، وخاصة العجز لمدة أطول.

وسنعرض في هذا المبحث اهم الطرق المتبعة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال:

المطلب الاول : تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق.

المطلب الثاني : تدخل الدولة وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الاول : تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق.

قدم لنا الفكر الاقتصادي تصورين مختلفين ، التصور التقليدي الذي يرى ان توازن ميزان المدفوعات يتم نتيجة لحركة الاثمان في الداخل والخارج ، أما التحليل الحديث فيفسح المجال امام تغيرات الاثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة ، فضلا عن ادخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول الى نظرية شاملة.

ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي وهي على اربعة اشكال.

الفرع الاول : آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية.

تتلخص النظرية الكلاسيكية في ان توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الاسعار في الداخل والخارج والامر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد. تقوم على الفرضيات التالية:

- ثبات اسعار الصرف.
  - حرية دخول وخروج الذهب وتحويله الى عملات والعكس.
  - حيادية النقود بحيث لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية بل فقط على مستوى اسعار السلع.
  - مرونة اسعار الصادرات والواردات.
  - مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته.
  - مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستورد من الخارج.
- تتطلب هذه النظرية من العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية المتداولة وكمية الذهب<sup>1</sup>، اضافة الى كون أن أي تغير في الكتلة النقدية يؤثر على مستوى الاسعار ، فالفائض في ميزان المدفوعات تتولد عنه حركة الذهب والاحتياطات النقدية الاخرى باتجاه الدولة صاحبة الفائض لتسويته ، وبالتالي يرتفع مستوى احتياطاتها الدولية.

<sup>1</sup> - عرفات تقي الحسيني: التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، ط1 ، عمان الاردن 1999 ، ص 118.

مما يجعل مستوى الكتلة النقدية يرتفع هو الآخر مولدا في ذات الوقت ارتفاعا في الاسعار المحلية ، وبهذا تصبح اسعار الصادرات مرتفعة مما يؤدي الى انخفاض حجمها وارتفاع حجم الواردات ، ويستمر الوضع الى ان يحدث التوازن في الميزان ، أما في حالة العجز فتتولد عنها حركة الذهب والاحتياطات النقدية من الدولة صاحبة العجز باتجاه الخارج لتسوية العجز ، وبالتالي ينقص مستوى احتياطاتها مما يجعل مستوى الكتلة النقدية ينخفض هو الآخر مولدا انخفاضا في الاسعار المحلية فينتعش حجم الصادرات وينخفض حجم الواردات مما يؤدي بالميزان الى الميل للتوازن.

يتميز التقليديون و التقليديون الجدد بين ثبات اسعار الصرف وحرية الصرف ، حيث عند الثبات فان اسعار السلع والخدمات ، وكذا اسعار الفائدة الداخلية والخارجية هي التي تقوم بدور اعادة التوازن ، وفي حالة حرية الصرف فأسعار الصرف هي التي تقوم بهذا الدور.

### تقييم النظرية:

- واجهت هذه النظرية عدة انتقادات رغم أهمية التحليلات التي قدمها التقليديون أهمها:
- الاستناد الى نظرية كمية للنقود التي لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة.
  - تفترض هذه النظرية تقبل الحكومات أن تؤدي تغيرات الاثمان دورها دون أن تقيد ذلك منذ البداية باتباع سياسة نقدية من شأنها تعويض او تعقيم تقلبات النقود والاثمان الناتجة عن حركة ميزان المدفوعات ، ولكن الحكومات غالبا ما تتردد في قبول نتائج الانكماش على الاثمان والبطالة مما يجعل جهاز الثمن قليل الفعالية في تصحيح العجز الخارجي ، ومن ثم قلما ينجح التوازن التلقائي عن طريق حركات الاثمان في الوقت الحاضر<sup>1</sup>.
  - اهمالها لحركات الذهب والعملات الاجنبية ورؤوس الاموال التي ترجع لاسباب اخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات.
  - لا توضح هذه النظرية امكانية تغير الدخل ، فالتغيرات في الاسعار لا تؤثر منفردة على ميزان المدفوعات الا في حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الدولة.
  - تفرض نظرية التوازن عن طريق حركة الاثمان مرونة عالية للأسعار الداخلية في حين الامر على خلاف ذلك في الحياة العملية<sup>2</sup>.
  - حتى اذا كانت الاسعار مرنة ، فهذا غير كاف لتعديد التغيرات في الاسعار التوازن الى ميزان المدفوعات ، بل يجب ان يكون الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية

<sup>1</sup> - زينب عوض الله : مرجع سابق ، ص 109.

<sup>2</sup> - زينب عوض الله : مرجع سابق ، ص 110.

والطلب المحلي على الواردات الاجنبية مرنا كي تحدث تغيرات في الاسعار الداخلية للتعديلات الكفيلة باعادة التوازن الى ميزان المدفوعات.

### الفرع الثاني : آلية التسوية في النظرية الكينزية.

مضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي الى احداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي اصابها الاختلال. تعتمد النظرية الكينزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة اساسية وهي ان الاختلال يؤدي الى تغير حجم الدخل القومي ومستوى التشغيل معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية ، فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل ، وهذا الاخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد ، وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- الدخل الوطني يستقر عند مستوى اقل من التشغيل الكامل للموارد.
- الاسعار مرنة وتكون في اتجاه تصاعدي فقط.

( وفي تفسيره لتوازن يعند كينز على فكرتين اساسيتين للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية ، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات ، زيادة أو نقصانا ، ومقدار التغير في الدخل بالزيادة او النقصان ، فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي ، وأما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغير في الدخل القومي الى ذلك التغير الذاتي او الاصلي في الانفاق الذي تحقق عن طريق تحقيق فائض او تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة الاخرى ، وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات)<sup>1</sup>.

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات اكبر من الواردات فان الانفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد مما يؤدي الى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية ، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي الى زيادة الواردات عن طريق اثر الميل الحدي للاستيراد وهكذا يميل الفائض الى الزوال.

اما في حالة العجز فان الانفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي الى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا مضاعف التجارة الخارجية ، هذا الانخفاض في الدخل وبفضل الميل الحدي ، للاستيراد يؤدي الى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز الى الزوال.

<sup>1</sup> - عرفات تقي الحسيني: مرجع سابق ، ص 119.

### تقييم النظرية:

لكن هذه النظرية تجعل العلاقة بين تغير الانفاق وتغير الدخل تلعب دورا اساسيا في احداث التوازن وتتجاهل العوامل الاخرى ، ومن جملة الانتقادات الموجهة ما يلي:

- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل الوطني ، اذ يمكن ان يمص الادخار جزء من الزيادة التي حدثت في الدخل.
- تعتمد على التحليل الساكن ، اذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الانتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها.

مما سبق نستنتج ان كلا من تغيرات الدخل والائتمان انما تعمل جنبا الى جنب من اجل تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول ، وهذا ما يتجه الفكر الاقتصادي الحديث الى الاخذ به ، كما أن دور التجارة الخارجية في زيادة الدخل القومي عن طريق المضاعف ، انما ينصرف الى التحليل الساكن ، ولا يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن ، وبالتالي لا يهتم بالآثار المترتبة في الفترات اللاحقة ولا بالأثر على زيادة الطاقة الانتاجية للدول<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية.

ان نظرية اعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخول او الائتمان لا تأخذ بالحسبان أثر التدفقات المالية ، ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع والخدمات. وانطلاقا من حالة التوازن في دولة ما لا بد من اخذ مسألتين في الاعتبار ، الاولى هي احتمال حدوث ردود فعل تشكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير ، او تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية ، والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقبلي في رصيد المعاملات الجارية معوضه في التدفقات المالية.

التغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة ، هذه السيولة تؤدي الى زيادة المعونات للدول النامية ، أو نتيجة ائتمان مصرفي ، او أي نوع آخر من العمليات التي رأيناها سابقا.

ان الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي الى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضا ، هذه السيولة تؤدي الى زيادة العرض من الاموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة ، وبالتالي خروج رؤوس الاموال من البلد ومن ثم الاسهام في عودة التوازن في ميزان المدفوعات ، أما العجز في الميزان فيؤدي الى انخفاض السيولة ثم انخفاض عرض رؤوس الاموال

<sup>1</sup> - زينب عوض الله : مرجع سابق ، ص 116.

وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما سبب دخولا لرؤوس الاموال اتجاه البلد صاحب العجز ، وبهذا يعود التوازن الى ميزان المدفوعات.

#### الفرع الرابع : طريقة المرونات.

تعتمد النظرية الكينزية والكلاسيكية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات مع ثبات سعر الصرف الذي قلما يوجد في الوقت الحاضر مع انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم بعد انهيار نظام القيمة المعادلة سنة 1971.

لهذا الغرض استخدمت طريقة المرونات والتي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر الصرف العملة خصوصا من خلال اجراءات تخفيض قيمة العملة والذي يؤثر على المركز التجاري للبلد المعني من خلال زيادة الصادرات وبالتالي التأثير على عرض الصرف الاجنبي او الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع ميزان المدفوعات ، لكن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية قد لا تؤدي هدفها للأسباب التالية<sup>1</sup>.

(1) نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية سيتوقف في المقال الاول على مرونة الطلب على صادرات البلد واستيراداته.

(2) كذلك فان اثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية له (درجة التوظيف) حيث ان لكل من هذه الاوضاع اثارها المختلفة على حالة ميزان المدفوعات.

**أولاً: مشكلة المرونات:** فبالرغم من العلاقات الديناميكية بين عملية تخفيض قيمة العملة ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات فان هناك عوامل خارجية من شأنها التأثير على فعالية سياسة التخفيض متمثلة بطبيعة مرونات الطلب على صادرات واستيراد البلد المعني أي بناء على مستوى سيلان كل من منحى عرض الصرف الاجنبي والطلب عليه ، حيث ان تخفيض قيمة العملة يترتب عليه انخفاض اسعار الصادرات مقومة بالعملة الاجنبية وارتفاع اسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية ، وهكذا اذا كان رد فعل المشترون للتغير في الاسعار كبيرا فان الاجانب يشترون الكثير من سلع التصدير عندما تنخفض اسعارها ، بينما سيشترون المواطنون القليل من سلع الاستيراد عندما ترتفع اسعارها ، أما اذا كان رد فعل المشترون للتغيير في الاسعار صغيرا فان الاجانب لن يزيدوا كثيرا من مشترياتهم من سلع التصدير بالرغم من انخفاض اسعارها كما ان المواطنون لن يقللوا من مشترياتهم من سلع الاستيراد بالرغم من ارتفاع اسعارها ، وهكذا فان الكثير يتوقف عن

<sup>1</sup> - محمد العربي شاكور : محاضرات في الاقتصاد الكلي العميق ، لطلبة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، الجزائر 2003 ، ص

حالة مرونة الطلب الخارجي للصادرات ، والطلب على الواردات كما انه يتوقف على مرونة عرض كل من الصادرات والواردات<sup>1</sup>.

فمثلا التخفيض الضخم في قيمة العملة قد لا يكون ممكناً لأنه سيكون تضخماً بدرجة غير مقبولة وبالتالي نستنتج انه ليس من الضروري ان تؤدي عملية تخفيض العملة الى تصحيح العجز في ميزان المدفوعات نظراً لمشكلة المرونات ، اما كيف يتم حل هذه المشكلة ؟ والجواب هو بتوفر شرط مارشال ليترب حيث توصل الى أن الاقتصاديات التي تقدم شرط ضروري لتحقيق النتيجة المطلوبة من جراء التخفيض في قيمة العملة وهي:

(1) تجانس كل من الصادرات على حدا والاستيراد على حدا.

(2) التوظيف الكامل في الاقتصاد.

(3) أن تكون عرض كل من الصادرات والاستيرادات لا نهائية وقد اعتمد الشرط المذكور على معادلة رئيسية تفيد بأن مجموع الطلب على صادرات البلد والطلب على وارداته لا بد ان تكون اكبر من الواحد الصحيح أي:

$$x-m > 1$$

حيث : X : هو مرونة الطلب على الصادرات.

m : هو مرونة الطلب على الواردات.

**ثانياً: مشكلة الاستيعاب:** لقد عرف البروفيسور الكسندر الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب (الانفاق الحكومي G والاستهلاكي C والاستثماري I) من خلال معادلة الدخل القومي في التحليل الكينزي الاقتصاد متفتح على العالم الخارجي فاخذ الصورة التالية:

الدخل القومي = الاستيعاب + الصادرات - الواردات.

طبقاً لهذه المعادلة فان موقف ميزان المدفوعات  $x-m$  سيعتمد على الدخل والطاقة

الاستيعابية.

أي : الصادرات - الواردات = الدخل القومي - الاستيعاب.

من الصورة الاخيرة للمعادلة يمكننا ارجاع العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في الحساب الجاري الى زيادة الاستيعاب او عناصر الانفاق عن قيمة الناتج او الدخل القومي مع أهمية علاقة كله بمستوى التوظيف ففي حالة التوظيف الكامل عند اجراء تخفيض في قيمة العملة سيؤدي الى انخفاض في قيمة الصادرات من وجهة نظر الاجانب وبالتالي سيتنامى الطلب على الصادرات ولكن لان الاقتصاد في حالة توظيف كامل ، فانه من الصعوبة الضغط على قطاع التصدير بغية زيادة الانتاج وبالتالي التصدير ما لم يتم تحفيز العاملين من بقية القطاعات وهو ما

<sup>1</sup> - نفس المرجع ، ص 118.

يعني زيادة الانفاق لمواجهة الارتفاع في تكاليف الانتاج وبالتالي سترتفع معدلات التضخم المحلية ، مما يقود الى حدوث تغيير في الانفاق على السلع الاجنبية الى الانفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على نفس المستوى من المعيشة ، والنتيجة أن الارتفاع الاسعار نتيجة وجود حالة التوظف الكامل لا يؤدي الى زيادة حصيلة الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسن موقف الميزان التجاري واعادة التوازن اليه وإن حدث فهو لفترة قصيرة لا يعتد بها.

أما في حالة وجود بطالة فان تخفيض قيمة العملة سيؤدي الى زيادة طلب الاجانب على الصادرات المحلية مما يشجع ذلك على استغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الانتاج وبالتالي تلبية الفائض في الطلب الخارجي للمنتجات المحلية وهكذا سيتحسن الوضع لميزان المدفوعات واعادة التوازن اليه.

- من كل ما سبق نستنتج أن تخفيض قيمة العملة بغاية تصحيح العجز في المدفوعات لا بد من توافر شرطين في آن واحد:

$$(1) M-x > 1 .$$

- (2) ان تؤدي تخفيض قيمة العملة الى تخفيض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وبالامكان ضمان ذلك من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تخفض الطلب الكلي أي تخفيض الانفاق.

### المطلب الثاني : تدخل الدولة وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات .

حسب كل ما ذكر لم تتدخل الدولة في اعادة تسوية ميزان المدفوعات وذلك للاعتماد على آلية السوق المستمدة الى حرية التجارة تصديرا واستيرادا وعدم وضع قيود تحد او تقيد هذه الحرية ولكن يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لاعادة التوازن وذلك من خلال السماح بتغيرات في مستوى الاسعار والدخل الوطني وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الاسعار واستقرار الدخل الوطني عند مستوى العاملة الكاملة وهي السياسة التي تضعها الدولة في المقام الاول للتوازن الاقتصادي الخارجي وهنا يمكن أن تتدخل الدولة بصورة مباشرة بهدف تسوية الخلل وتجنبنا لاستمراره من ناحية وللحد من آثاره الاقتصادية والاجتماعية من ناحية اخرى ففي حالة العجز في ميزان العمليات الجارية فالدولة تأخذ اجراءات لحماية السوق الوطني أو دعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الداخل والخارج ، كفرض الرسوم الجمركية على الواردات أو القيود الكمية للحد من الاستيراد وهذا ما يؤدي الى تسوية العجز في حسابا لعمليات الجارية ومن تسوية العجز في ميزان المدفوعات.

كما بإمكانها التدخل بطريقة غير مباشرة مثل دعم المنتجات الوطنية بتقديم إعانات للمصدرين وتخفيض قيمة العملة الوطنية الذي يجعل المنتجات الوطنية أكثر تنافسية نظرا لانخفاض سعرها مقارنة بالمنتجات الأجنبية وهذا ما يؤدي الى تحسن وضع ميزان المدفوعات.

الأدوات المستعملة من قبل الدولة لتسوية الميزان:

أولا: السياسة المحولة للإنفاق:

تشير السياسة الى تغيير سعر الصرف ( أي تخفيض او رفع قيمة العملة ) فتخفيض قيمة العملة يحول الإنفاق من السلع الأجنبية الى السلع المحلية ويمكن أن يستخدم لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات ولكنه أيضا يزيد الانتاج المحلي وهذا يؤدي الى ارتفاع في الواردات الذي يحيد جزءا من التحسن الأصلي في الحساب الجاري رفع قيمة العملة يحول الإنفاق من منتجات محلية الى أجنبية ويمكن أن يستخدم لتصحيح الفائض في ميزان المدفوعات وهذا أيضا يخفض الانتاج المحلي وتبعاً لذلك يحفز انخفاض في الواردات الذي يحيد جزءا في تأشير رفع القيمة.

ثانيا: السياسة المغيرة للإنفاق: وهي تشمل كل من السياسة المالية والنقدية وإن إتباع هذه السياسات يؤثر على حجم الإنفاق والدخل القومي ما يؤثر على ميزان المدفوعات.

2- 1. التدخل عن طريق السياسة النقدية:

فأفضل علاج لمحاربة التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات هو تخفيض الإنفاق الكلي والسياسة النقدية يمكن أن تساعد في خفض ضغط الطلب وذلك عن طريق التحكم في تكلفة وإتاحة الائتمان ففي أثناء التضخم يقوم البنك برفع تكلفة الاقتراض أو يخفض من قدرة البنوك التجارية على خلف الائتمان هذا سيجعل الاقتراض أكثر تكلفة وبالتالي فإن الطلب على الاموال سينخفض وبالمثل مع انخفاض مقدرتها على خلق الائتمان فإن البنوك سوف تكون أكثر حذرا في سياستها الائتمانية والنتيجة ستكون في انخفاض في حجم الإنفاق وتكون كما يلي:

• **زيادة سعر الخصم :** أي الذي على اساسه يكون البنك راغبا في اعادة خصم الاوراق

التجارية ارتفاع سعر الخصم يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة وهذا ما يؤدي الى انخفاض مقدار الإنفاق الكلي لكن الاقتراض يصبح أكثر كلفة فارتفاع سعر الفائدة يجعل الادخار اكثر جاذبية.

• **الطريقة الأخرى:** هي الهجوم المباشر على مقدرة تعامل البنك على خلق الائتمان حيث

انه لمصلحة البنوك أن تحتفظ بحد أدنى من الاحتياطات النقدية السائلة وهذا ما سيخفض الإنفاق الاستصلاحي<sup>1</sup>، فاذا استطاع البنك ان يخفض الاحتياطات النقدية المتاحة فإن مقدرة البنوك على منح القروض ستتناقص لذلك فان البنوك من مصلحتها

<sup>1</sup> - كامل بكري : الاقتصاد الدولي ( التجارة الخارجية والتمويل ) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر 2002 ، ص 87.

تقليل عرض الائتمان ومن بين الطرق المختلفة للتحكم في مقدرة البنوك لخلق الائتمان هي:

1. عملية السوق المفتوحة فإذا اراد البنك المركزي أن يخفض مقدرة البنوك على خلق الائتمان فإنه سيبيع الأوراق المالية إلى الجمهور أو إلى البنك ذاتها وكلا الطريقتين ستؤدي إلى انخفاض مقدار الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية ما يؤدي على خفض عرض الائتمان.

2. تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي في البلاد التي تكون فيها تعامل البنك مطالبة بان تحتفظ بحد أدنى من الاحتياطيات النقدية بالنسبة إلى حجم ودائعها فإذا أراد البنك خفض الائتمان للبنوك التجارية فإنه يرفع نسبة الاحتياطي الإلزامي.

خلاصة كل هذا أنه بإتباع سياسة نقدية يخفض عرض النقود مما يرفع أسعار الفائدة المحلية مما يشجع الاستثمار المحلي مما يخفض الدخل القومي من الواردات وبالتالي ينخفض العجز في ميزان المدفوعات ودخول رؤوس الأموال يخفض من الضغط الواقع على احتياطياتها الرسمية من طرف الأجنبي وانخفاض الدخل وعرض النقود بسبب انخفاض الأسعار الداخلية بالمقارنة مع الدول الأخرى مما يجعل الإنفاق للمواطنين والأجانب إلى المنتجات المحلية فتقل الواردات وتزيد الصادرات ، وهذا ما يحسن في ميزان المدفوعات.

## 2.2. التدخل عن طريق السياسة المالية:

إن جناحي السياسة المالية هما الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي وهذه السياسة يمكن أن تساهم في السيطرة على التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات أما على طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص أو عن طريق انقاص الإنفاق الحكومي أو مزج كلا العنصرين ، الزيادة في الضرائب تخفض من الإنفاق الخاص كالرفع في الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح وهذا ما سيخفض من الدخل الخاص ومنه خفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، بالإضافة إلى أن زيادة الضرائب على السلع معينة ستخفض مباشرة من الإنفاق عليها ، ولهذا على الحكومة في فترات التضخم أن تكبح إنفاقها وأن تزيد من أسعار الضرائب لخفض الإنفاق الخاص.

الواضح أن الإجراءات النقدية والمالية الانكماشية تحسن من الحساب التجاري في ميزان المدفوعات وذلك يتحدد بعاملين:

- مدى قدرته على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.

- انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومدى مساهمته في نقص الواردات وزيادة الصادرات وكل هذه الاجراءات لها فعالية في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات كلما كانت قدرتها على تخفيض الطلب الكلي كبيرة.

نشير اخيرا انه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة اسبابه ، وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي ، ولا حاجة لنا هنا الى التأكد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة<sup>1</sup>.

اذن في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول ، وبين فائض البعض الاخر فالعجز في ميزان المدفوعات للدول المختلفة مرتبطة ببعضها البعض ، فأى تأثير يمس احدهما يؤثر في الموازين الاخرى خاصة الدول التي تتميز بارتفاع المبادلات التجارية والمالية فيما بينها ، وما لم تتلاقى الاهداف والاساليب قد تصبح اعادة التوازن على المحيط الدولي أمرا مستحيلا ، وهذا ما تفتنت له الدول الصناعية الكبرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، فاصبح يتم تسوية الموازين عن طريق تنسيق دولي من خلال المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي ، وبعدها ظهرت مجموعة الدول الاكثر تصنيعا ، التي تضم سبعة دول صناعية اخذت على عاتقها تنسيق السياسات المالية والنقدية واتخاذ اجراءات فعلية خاصة ، التي تتعلق بأنشطة اسواق الصرف والاضطرابات التي تمس الاسواق المالية.

إذن المشكلة الدولية هي اولا وقبل كل شيء محاولة لتنسيق المصالح المتضاربة وتحقيق الارتباط بين تشخيص الاختلال والاهداف والوسائل التي تعيد توازن سيرته الاولى لخدمة الصالح العام للمجتمع الدولي في مجموعة.

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله : العلاقات الاقتصادية الدولية ، الفتح للطباعة والنشر ، مصر 2003 ، ص 199.

## خلاصة الفصل الثاني:

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما ، بأنه عبارة عن سجل منظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية (عادة سنة ) ، ويوضح هذا الميزان ما للدولة من حقوق وما عليها من التزامات قبل الخارج ، ومن ثم تحديد دائنيه او مديونيته الدولة للعالم الخارجي ، ويحدث الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات (العجز او الفائض ) نتيجة الاختلال بين المعاملات التلقائية الدائنة والمعاملات التلقائية المدينة ، وتختلف اسباب هذا الاختلال .

ان هذه الوثيقة تسمح بإعلام سلطات البلد بحالة علاقاتها الاقتصادية الدولية ، وتمكنها من اتخاذ القرارات الصائبة في ميادين السياسة النقدية ، المالية التجارية وكذلك سياسة الصرف ، فالبيانات التي يحويها ميزان المدفوعات تظهر القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب للعملة الاجنبية ، اضافة الى التأثير على السياسة الاقتصادية من خلال الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول او المناطق النقدية المتعامل معها ، هذا الى جانب إمكانية التعرف على قدرة الجهاز الإنتاجي في الوفاء باحتياجات الدولة من سلع وخدمات ، كما أنه يعكس كل تغير في الطلب الاجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات .

ان عدم التوازن او الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن .

لقد استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي ، وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل الوطني لإعادة التوازن ، أما التحليل الحديث فبفتح المجال أمام تغيرات الأسعار وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة ، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول الى نظريات شاملة ، لكن هذه التسوية تتم بفرضية عدم وجود عوائق تعيق آلية السوق في إعادة التوازن ، لذا تلجأ الدولة الى التدخل بإعادة التوازن بتطبيق مختلف السياسات المتاحة لها ، لان قوى السوق غير قادرة على إعادة التوازن بسبب عوائق تعرقل عمل آلية السوق .

# الفصل الثالث

حالة الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول : واقع تطور سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني : أثر تخفيض الدينار على ميزان المدفوعات

### تمهيد:

تعد سياسة سعر الصرف من بين السياسات الهامة في صنع السياسات الاقتصادية، خاصة بعد الموجة الكبيرة من الانفتاح التجاري، الذي شهده العالم في سنوات الأخيرة، ففي الدول المتقدمة التي تتبع نظام الصرف المرن، تعتمد سياسة سعر الصرف للتصدي لمختلف الصدمات التي تواجهها، بينما استخدمت هذه السياسة في الدول النامية ضمن برامج التكيف الهيكلي التي تتم عادة بإشراف المؤسسات المالية والنقدية والدولية، لاستعادة التوازنات المالية للدول .

قد تسارعت الأحداث مع حلول عقد الثمانيات مع أزمة المديونية وتدهورت أسعار النفط وكذلك الانهيار المالي العالمي، وفي خصم هذه المتغيرات شهد الاقتصاد الجزائري عجزا مزدوجا في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، ونتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي، ولقد بين هذا الوضع بان المشكل ليس ظريفا بل هيكليا نتيجة عدم تكمن الاقتصاد من التصحيح والتعديل لهذا الوضع للحد من هذه الاختلالات.

كما إن الفترة الأخيرة عرفت تقلبات حادة في أسعار الصرف خاصة مع ظهور العملة الأوروبية الموحدة الاورو، مما اثر بشكل واضح علي الاقتصاد الجزائري وميزان المدفوعات بصفة خاصة نتيجة للميزة التي تتميز بيها بنية التجارة الخارجية للجزائر. وهذا ما سنحاول التطرق اليه من خلال دراسة اثار تقلبات سعر الصرف علي ميزان المدفوعات، او التقلبات العالمية في أسعار الصرف وتأثيرها علي ميزان المدفوعات لذا قسمنا دراستنا إلي المبحثين التاليين :

**المبحث الأول: واقع تطور سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري.**

**المبحث الثاني: اثر تخفيض قيمة الدينار علي ميزان المدفوعات.**

### المبحث الأول : واقع تطور سعر الصرف في الجزائر :

قبل قانون النقد والقرض (90-10) سنة 90 كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، وكانت هذه السياسة تدخل في إطار حماية الاقتصاد الجزائري بتطبيق عدة نظم لسعر الصرف من السعر الثابت إلى يعر الصرف المرن، وتميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، حيث كان سعر الصرف يحدد في إطار غير واقعي، وتتمثل هذه المراحل التي مر بها سعر الصرف فيما يلي :

#### المطلب الأول : تطور نظام الصرف الجزائري.

#### المطلب الثاني : تطور نظام الرقابة على الصرف الجزائري.

#### المطلب الأول : تطور نظام الصرف الجزائري :

#### الفرع الأول : نظام سعر الصرف الثابت

كان تسعير الدينار الجزائري في هذه المرحلة لا يتم على أساس معايير اقتصادية لها علاقة بأداء ودرجة كفاءة الاقتصاد الوطني بل يتم تحديد قيمة الدينار إداريا، ويمكن تقسيم هذه الفترة الى مرحلتين :

المرحلة الأولى : نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (69-73) :

بتاريخ 10 مارس 1964 أنشأت العملة الوطنية الدينار وحددت نسبة صرفها لنظام التسعير المسير بـ 0.18 غ (1دج=180ملغ ) من الذهب الخالص حسب المادة 02 من القانون رقم 64-111 المتعلق بنظام الصرف- وهذا الالتزام من الجزائر بصفتها عضو في هيئة بريتون وودز التي تلزم كل عضو بالتصريح عن تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بحيث 1دج=1ف<sup>1</sup> واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1996، أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية الى تخفيض الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، رغم ذلك استمر ارتباط الدينار بالفرنك، لكن لم يتبعه في الانخفاض حيث أصبح 1دج=1.25ف، أو 1ف=888.0دج، بين أوت 1969 وديسمبر 1973.

لقد أدى تدهور العملة الفرنسية إلى تدهور الدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة، وتبني أسعار الصرف المعمومة نتيجة نظام بريتون وودز قامت الجزائر بتغيير نظام تسعير الدينار.<sup>2</sup>

#### المرحلة الثانية : نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (74-87) :

لجأت السلطات النقدية الجزائرية عقب انهيار نظام الصرف الثابت واتجاه عدة دول إلى تعويم عملتها إلى ربط الدينار إلى سلة من العملات وتم ذلك في 21 جانفي 1974، وتم تشكيل هذه السلة من العملات الصعبة المشكلة لهيكل المدفوعات أي العملات التي تتم بها التسوية، وهي الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الدولار الكندي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الجنيه الاسترليني، الليرة الإيطالية، البيستاس

<sup>1</sup> بن بوزيان محمد ، زباني الطاهر: الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، محاضرات الملتقى الوطني الأول، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 2002، ص 11 .

<sup>2</sup> محمود حميدات : مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ص 156.

الاسبانية، الكورون الدانماركي، الكورون النرويجي، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي .

استعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة، بحيث يتم حساب سعر صرف الدينار بالخطوات التالية:<sup>1</sup>

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري بإضافة مجموع التغيرات النسبية المرجحة لكل عملة بالنسبة إلى سعر الصرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في سنة الأساس (1974).

باستعمال طريقة أسعار الصرف المتقاطعة، يمكن حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل باقي العملات المسعرة من طرف البنك المركزي (بنك الجزائر حاليا) والمتضمنة في سلة العملات. سمحت هذه الطريقة في تحديد قيمة الدينار من توفير المزايا التالية :

- إمكانية تسعير العملات الأجنبية يوميا، وبشكل موحد انطلاقا من نظام التثبيت بباريس على الساعة الخامسة مساء .

- يمثل سعر الصرف المتحصل عليه متوسط أسعار الصرف عند الشراء والبيع .
- يتم ذلك قصد المحافظة على استقرار العملة الوطنية وكذا استقلاليتها عن أي عملة من العملات القوية أو أي منطقة من المناطق النقدية فضلا عن سعي السلطات النقدية إلى إيجاد نظام تسعير يتفاد السلبيات والنقائص التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والمتمثلة أساسا في :
- عدم خضوع تسعير الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.
  - عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان الجاري .

لكن هذا النظام جعل قيمة الدينار تقتصر بصفة مستقلة على عوامل خارجية، وبالتالي بقيت للسلطات النقدية وسيلة وحيدة للتدخل بهدف التأثير على قيمته في المناورة على هيكلية الترجيحات .

ما يمكن ملاحظته أيضا هو أن تشكيلة السلة اقتصر على المدفوعات الجارية وأهملت بالمقابل الإيرادات الجارية بالعملات الصعبة الأجنبية بالإضافة إلى أنه طرح عدة اختلافات مقارنة مع نظام التقييم المهيمن على المستوى الدولي وذلك للأسباب التالية:<sup>2</sup>

- قانون صارم فيما يخص امتلاك العملات الصعبة الأجنبية.
- كون الدينار غير قابل للتحويل، فلا يسعر رسميا في سوق الصرف الدولية.
- انعدام وجود سوق صرف داخل الحدود الوطنية.

<sup>1</sup> مرجع نفسه ، ص 157 .

<sup>2</sup> كمال العقريب : مرجع سابق، ص 45.

الفرع الثاني : التسيير الآلي لسعر صرف الدينار :

نظرا للأزمة الاقتصادية سنة 1986 كما ذكرنا سابقا استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكان لا بد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي، ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفق الطرق التالية :

1-الانزلاق التدريجي : قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، طبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.639 دج/الدولار في نهاية سنة 1987 إلى 8.032 دج/دولار في نهاية 1989<sup>1</sup>، وانطلاقا من نوفمبر 1990 وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات، تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12.119 دج/دولار في نهاية 1990 وقد استمر الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية، وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991 حيث تم تعديل معدل الصرف ليصل إلى 13.88 دج/دولار في نهاية جانفي 1991 ثم 16.39 في نهاية فيفري 1991 ليصل إلى 17.76 دج/دولار في نهاية مارس 1991، وبعد استقرار سعر الصرف الدينار لمدة 6 أشهر الموالية، تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة في 30 سبتمبر 1991 وفقا لاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار دج/الدولار<sup>2</sup>، واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994، لكن قبل إبرام العقد الجديد مع هيئة بروتن وودز، أُجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض معدل صرف الدينار بنسبة 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح صرف الدينار 36 دج/الدولار.

2-نظام التثبيت : كان أحد الأهداف المسطرة من طرف السلطات النقدية هو إصلاح نظام الصرف لكي يتماشى مع تحرير التجارة الخارجية، من خلال الانتقال من نظام المسير إداريا لمعدل الصرف إلى نظام السوق حيث يجري التسعير حسب العرض والطلب، لهذا أنشأ نظام التثبيت في نهاية سبتمبر 1994، ويعرف على أنه نظام تسعير بالمزايدة من خلال جلسات يومية تجمع ممثلي البنوك التجارية تحت رئاسة بنك الجزائر، ويتم تحديد الأسعار وفقا للعرض والطلب، وكانت عبارة عن مرحلة انتقالية بغية الوصول في النهاية إلى وضع سوق صرف بنكية (بين البنوك) كان الهدف من جلسات التثبيت ما يلي:

- تحديد سعر صرف الدينار من خلال المناقصات .
- تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي .
- خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية .

<sup>1</sup> الهادي خالدي، المآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 198 .

<sup>2</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص 161 .

**المطلب الثاني : تطور نظام الرقابة على الصرف في الاقتصاد الجزائري.**

يمثل نظام الرقابة على الصرف في احتكار الدولة لشراء وبيع النقد الأجنبي، بالتالي وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، وهذا يعني هيمنة الدولة على سوق الصرف الأجنبي. ويشمل نظام الرقابة على الصرف في الجزائر الذي بدأ تطبيقه في أكتوبر 1963، اعيد من المجالات التي تمس المبادلات والتسويات الخارجية، كما أن النظام الجزائري يختلف ( نظام الرقابة على الصرف) لتمييزه بالخصائص التالية :

صرامة القوانين فيما يخص شروط حيازة العملة الصعبة وكذا تحقيق المبادلات الخارجية.<sup>1</sup>

- عدم قابلية تحويل الدينار، وبالتالي فهو غير مسعر رسميا في سوق الصرف الدولية.
- غياب سوق للصرف داخل التراب الوطني، أين يتم فيه مقابلة العرض بالطلب وبالتالي تحديد سعر السوق التوازني.

مر نظام الرقابة على الصرف في الجزائر عبر فترات عديدة، ارتبطت بمراحل التنمية الاقتصادية ويمكن التمييز بين مرحلتين مختلفتين، المرحلة الأولى تتمثل في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1990، والمرحلة الثانية وهي الفترة التي تأتي بعد 1990، وهذا ما سنحاول التطرق إليه بشيء من التفصيل مع الإشارة في كل مرحلة إلى تطور السوق الموازية .

**المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل 1990:**

وتنقسم هذه المرحلة بدورها إلى فترات.

**الفترة الأولى ( 1962-1970 ) :**

اختار نظام الرقابة على الصرف مباشر بعد الاستقلال أملت الظروف المزرية التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في جميع قطاعاته، فتطبيقه كان يهدف تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:<sup>2</sup>  
-إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بعزل هذا الأخير عن العالم الخارجي، وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية .

-ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والمحافظة عليها بمنع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج .  
-حماية الصناعات الناشئة من خلال منع دخول الواردات للسلع المحلية للحفاظ على استقرار العملة الوطنية الدينار الجزائري .

**الفترة (1971-1977) :**

تميزت هذه المرحلة بالنشأة المكثف للاحتكارات من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة بالإضافة إلى ارتفاع المتزايد في حجم النشاط الاقتصادي، كما تميزت بوجود نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، لاسيما فيما يخص الاستيراد حيث تتمثل هذه القيود أساسا في إقرار الترخيص الإجمالي وهو

<sup>1</sup> كمال العقريب : مرجع سابق، ص 150.

<sup>2</sup> محمود حميدات : مرجع سابق، ص 172 .

عبارة عن غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئات المستفيدة من الواردات وفي تفويض وإدارة العمليات التجارية الوطنية والمؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية إضافة إلى إشعارات الصرف التي تتحكم المؤسسات والإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية .

الفترة ( 1978-1990 ) :

شهدت سنة 1978 منعطفا بارزا في سياسة الرقابة على الصرف بصدور القانون 92، الذي نص صراحة على إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية وإقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى، كما حددت فترة انتقالية تميزت بتوسيع الرقابة على نظام الواردات ليشمل أيضا مجال الصادرات، حيث تم صياغة برنامجا إجماليا للصادرات يسير عن طريق تراخيص إجمالية للصادرات بالنسبة للمؤسسات العمومية وعن طريق إجازات التصدير بالنسبة للمؤسسات الخاصة، ولهذا أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار تكون خاضعة للترخيص المسبق للتصدير مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم .

المرحلة الثانية : مرحلة ما بعد 1990 :

تعتبر هذه المرحلة حاسمة في تاريخ الاقتصاد الجزائري من حيث التوجه الاقتصادي والذي تمثل في التخلي عن النمط التسيير الاشتراكي وبداية التحول للسوق حيث كرس صدور قانون 90-10 في أبريل 1990 ميكانيزمات اقتصاد السوق، وأرسى هذا القانون القواعد التنظيمية والتسييرية للبنوك والمؤسسات المالية.<sup>1</sup>

غير أن سياسة الاتجاه نحو تحرير سعر الصرف التدريجي المنتهجة، حتى وإن كانت آثارها السلبية كبيرة ولم ترد إلى خدمة الهدف المتوخى منها وهو تشجيع الصادرات وتقليص الواردات وفقا لأسلوب المرونات المعروض في تسوية موازين المدفوعات، فإن آثارها على حركة الأموال كبيرة لتقلص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وعلى سبيل المثال فإن انتقال سعر الصرف الفرنك الفرنسي بالنسبة للدينار إلى 9 دج أدى إلى انخفاض سعر الصرف في السوق الموازي إلى 14 دج للفرنك الواحد بعد ما كان 16 دج ووصول سعر الصرف الرسمي إلى 11 دج/ف في السوق الرسمي أدى إلى انخفاض سعر الصرف في السوق الموازي إلى حدود 12.5 دج أي أدى إلى تقليص الفارق إلى حدود 1.5 دج فقط، وفرق مقبول ومشجع للمتعاملين على الإقبال على تحويل أموالهم عبر قنوات البنوك بدل السوق لتمييزها بالضمان والأمان.

<sup>1</sup> كمال العقرب : مرجع سابق، ص 153 .

### المبحث الثاني : أثر تخفيض الدينار على ميزان المدفوعات:

لقد مر الاقتصاد الجزائري بفترة جد حرجة منذ سنة 1986 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط أدى إلى تراجع عائدات الدولة من العملة الصعبة، مما أدى إلى اختلال ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع الكبير في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الديون.

وقد اتخذت عدة تدابير وإجراءات لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، أو الحد من العجز الحاصل في رصيده، ومن هذه الإجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه أي أثر تخفيض العملة الوطنية على ميزان المدفوعات، وهذا ما سنتكلم عنه في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول : أثر تخفيض الدينار على الميزان التجاري.

المطلب الثاني : اثر تخفيض الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية.

المطلب الثالث : اثر تخفيض الدينار على الميزان الكلي.

المطلب الأول : أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري.

سنتناول في هذا المطلب أثر تخفيض العملة الوطنية الدينار على الميزان لتجاري، وهذا من خلال تحليل البنود المكونة للميزان الجاري، وهي ميزان التجارة المنظورة، ميزان التجارة غير المنظورة، ميزان التحويلات، تم التطرق إلى أرصدها بالمقارنة مع تغير سعر صرف الدينار على كل بند وصولا إلى معرفة الآثار على الميزان الجاري ككل .

الفرع الأول : تحليل وضعية الميزان الجاري

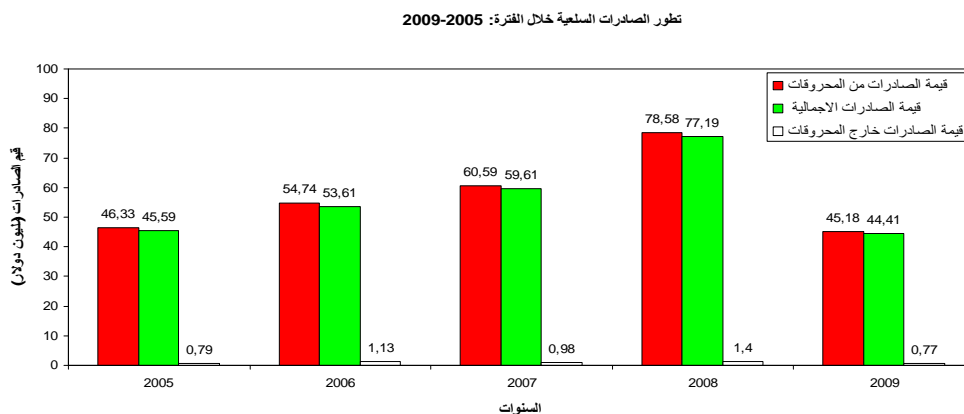
سنعرض لوضعية الميزان الجاري من خلال التعرف على وضعية البنود المكونة له.

أولا : الميزان التجاري: ويسجل في هذا الميزان كما ذكرنا سابقا كل العمليات المنظورة أي

الملموسة (سلع عينية) إذن يحتوي على الصادرات والواردات من السلع العينية.

1-الصادرات : سنيين تطور قيمة الصادرات السلعية الجزائرية من خلال الشكل رقم (3. 05) :

الشكل رقم (3. 05):



المصدر : من إعداد الطالبات.

يوضح الشكل السابق هيكل الصادرات الوطنية والذي قمنا بتقسيمه إلى جزئين جزء يتعلق بالصادرات النفطية وجزء يتعلق بالصادرات غير النفطية.

إن المتمعن في هيكل وتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2009) وفق ما يوضحه الملحق (1) والشكل رقم (06) يستخلص ما يلي :

-سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين أن الصادرات خارج المحروقات مازالت دون 5% وتصل في بعض الأحيان إلى ما دون 2% كما هو الحال في سنة 2007 حيث قدر بـ 1.78% من إجمالي الصادرات .

2-الواردات السلعية : سنوضح من خلال الجدول (02) تطور قيمة الواردات السلعية خلال الفترة 2009-2005.

الجدول رقم (3-01): تطور الواردات السلعية خلال الفترة 2009-2005.

الوحدة: مليار دولار.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات	19.86	20.86	26.35	37.99	37.40
التغير نسبة		0.05	0.26	0.44	-0.11

المصدر :

Banque d'algérie, bulletin statistique de la banque d'algérie , housérie-jun 2006 pp 72-73.

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2003 , p 31.

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2007 , p 69.

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2009 , p 70.

نلاحظ ان الواردات سجلت ارتفاعا في الفترة مابين 2005-2008 حيث ارتفعت نسبة التغيرنسبة

التغير من 0,05 الي 0,44 وهذا راجع لارتفاع قيمة العائدات من العملة الصعبة نتيجة لارتفاع الكبير في

اسعار النفط مقارنة مع السنوات السابقة

أما ابتداء من سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 اتجهت قيمة الواردات نحو الارتفاع وهذا راجع

لارتفاع قيمة العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط مقارنة مع السنوات

السابقة، فضلا عن انخفاض الدولار الأمريكي، المقومة به الواردات بشكل ملحوظ أمام العملات الدولية

الرئيسية، خاصة اليورو مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار، كذلك انطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الاقتصادي.

#### تحليل وضعية الميزان التجاري :

بعد أن بينا تطور كل من الصادرات والواردات السلعية سنتعرض إلى تطور رصيد الميزان التجاري الذي يمثل الفرق بين كل من الصادرات والواردات من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3-02) : تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة : مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الميزان التجاري	26.47	34.06	34.24	40.60	7.78
النسبة		0.13	0.05	0.18	0.8

#### المصدر : من إعداد الطالبات

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول السابق ينتج لنا أن الميزان التجاري سجل فائضا خلال الفترة (2005-2009) لكنه لم يختلف من سنة لأخرى حسب تطور الصادرات والواردات لكن الملاحظ أنه سجل فوائض كبيرة نوعا ما خلال السنوات الأخيرة ويعود هذا للارتفاع الكبير في قيمة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وقد تراجع هذا الارتفاع سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وهذا تحت تأثير الانكماش العالمي مما أدى على انخفاض الطلب على البترول وبالتالي انخفاض سعره.

#### ثانيا : ميزان العمليات غير المنظورة :

أما بالنسبة لميزان العمليات غير المنظورة ( الصادرات والواردات من الخدمات ) فسنبين تطور رصيده من خلال الجدول التالي :

جدول رقم(3-03):تطور رصيد ميزان العمليات غير المنظورة خلال الفترة(2005-2009)

الوحدة : مليار دولار.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الميزان رصيد تطور	-7.35	-6.72	-5.92	-8.92	-9.99
التغير نسبة		-0.08	-0.11	0.50	0.11

المصدر :

Banque d'algérie, bulletin statistique de la banque d'algérie , housérie-jun 2006 pp 72-73.

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2003 , p 31.

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2007 , p 69.

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2009 , p 70.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن رصيد ميزان العمليات غير المنظورة سجل عجزا طيلة الفترة المدروسة، وهذا راجع إلى تدهور قطاع السياحة نتيجة الأزمة الأمنية، وارتفاع عدد الجزائريين الذين يفضلون قضاء عطلهم في الخارج، فضلا عن حاجة البلد الكبيرة والمتزايدة في أغلب الأحيان للخدمات، وخاصة في مجال الشحن، التأميم...الخ، ومحدودية قطاع الخدمات الجزائري لأداء خدمات للأطراف الأخرى.

تفاقم العجز بصفة ملحوظة من 2005 إلى 2009، خاصة سنتي 2005-2006 حيث سجل الميزان عجزا بقيمة 7.35- مليار دولار 6.72- مليار دولار على التوالي ليرتفع سنة 2008 مسجلا 8.92- مواصلا الارتفاع سنة 2009 ليناهاز 10 مليار دولار.

بعد أن تطرقنا إلى بندي العمليات المنظور والعمليات غير المنظورة، سنتناول تطور أرصدة ميزان التحويلات، الجزء الأخير من الميزان الجاري الذي له أهمية، ويعتبر أهم البنود المكونة للميزان الجاري من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (3-04) : تطور رصيد ميزان التحويلات خلال الفترة (2005-2009).

الوحدة : مليار دولار.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد التحويلات	2.06	1.61	2.22	2.78	2.83
نسبة التغير		-0.21	0.37	0.56	0.01

المصدر :

Banque d'algérie, bulletin statistique de la banque d'algérie , housérie-jun 2006 pp 72-73.

Banque algérie : evolution economique et monetaire en algérie , raport 2003 , p 31.

Banque algérie : evolution economique et monetaire en algérie , raport 2007 , p 69.

Banque algérie : evolution economique et monetaire en algérie , raport 2009 , p 70.

نلاحظ من تحليل المعطيات الموجودة أعلاه أن رصيد ميزان التحويلات سجل أرصدة موجبة طيلة

الفترة المدروسة، لكن قيمة الفائض تختلف من سنة لأخرى ، وسجل أعلى قيمة له سنة 2009 بـ 1.75 مليار دولار.

يفسر هذا التذبذب في رصيد ميزان التحويلات لأنه يتوقف على مقدار تحويلات العاملين في

الخارج.

بعد تحليلنا وتعرفنا على تطور أرصدة كافة البنود المشكلة للميزان التجاري، نبين الآن تطور هذه

الأرصدة مجتمعة من خلال التطرق إلى تطور رصيد الميزان التجاري .

والجدول الآتي يوضح رصيد الميزان التجاري .

الجدول رقم (3-05) : تطور رصيد الميزان الجاري خلال الفترة (2005-2009) .

الوحدة : مليار دولار .

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الميزان رصيد تطور	11.18	28.95	30.64	34.45	0.41
التغير نسبة		0.36	0.05	0.12	0.98

المصدر :

Banque d'algérie, bulletin statistique de la banque d'algérie , housérie-jun 2006 pp 72-73.

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2003 , p 31.

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2007 , p 69.

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2009 , p 70.

سجل الميزان التجاري فائضا خلال الفترة 2009-2005 لكنه يختلف من سنة لأخرى حسب تطور الصادرات والواردات والتحويلات، لكن الملاحظ أنه سجل فوائض كثيرة نوعا ما خلال السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة مقارنة بالسنوات السابقة، ليعود إلى الارتفاع إلى غاية 2008 مسجلا أعلى فائض بـ 34.5 مليار دولار ليسجل تراجع بشكل كبير جدا سنة 2009 مسجلا لفائض قيمته حوالي 410 مليون دولار بسبب الأزمة العالمية وتأثيرها في أسعار المحروقات.

**الفرع الثاني : أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري**

بعد أن تطرقنا إلى وضعية الميزان الجاري، سنحاول التعرف على أثر التغير في سعر صرف الدينار على الميزان الجاري، وهذا من خلال التعرف على أثر تغير سعر صرف الدينار على البنود المكونة للميزان الجاري.

**1- أثر تغير سعر صرف الدينار على الميزان التجاري :**

سننتظر فيه إلى معدلات نمو كل من الصادرات والواردات السلعية ومقارنتها بالتغير في سعر صرف الدينار.

الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (3-06) : معدل نمو الصادرات والواردات السلعية ومعدل تغير سعر صرف الدينار الجزائري.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل تغير الصادرات	43.79	8.15	10.69	29.69	-42.5
معدل تغير الواردات	10.64	4.13	27.42	44.17	-1.55
معدل تغير سعر الصرف	1.7	-0.9	-4.4	-6.9	12.5

المصدر : من إعداد الطالبات.

نلاحظ أن الميزان التجاري يتأثر بالتغير في أسعار البترول نظرا لهيكل الصادرات المعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات بحوالي 97% خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن تأثير تغير أسعار الصرف لا يكاد يذكر بالنسبة للصادرات مما يعني عدم مرونة عرض الصادرات، أمام تغير سعر صرف الدينار، وخلال مرحلة 2005-2008، نلاحظ ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية، حيث بلغت سنة 2007 قيمة 60.59 مليار دولار وارتفعت سنة 2008 إلى 78.58، واستقرار نسبي في أسعار الدينار. ونستنتج أن تخفيض الدينار الجزائري من أجل رفع قيمة الصادرات لم يحقق النتائج المرجوة، ويرجع عدم تبعية الواردات السلعية للتغير في سعر صرف العملة الوطنية، إلا أن الواردات تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد الوطني للحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا، وبالتالي فهي وسيلة لإمداد القطاع الإنتاجي بالسلع الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها. إذن يظهر لنا أن التخفيضات والانزلاقات المتتالية التي عرفها الدينار طيلة هذه الفترة فشلت في تحقيق المبتغى، وهو ما يعني أن الطلب المحلي على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في تحقيق هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات .

2- أثر قيمة الدينار على ميزان العمليات غير المنظورة :

نتطرق إلى تطور معدلات ميزان العمليات غير المنظورة ومقارنتها بتطور معدلات التغير في سعر صرف العملة الوطنية من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (3-07): معدل التغير في ميزان العمليات غير المنظورة ومعدل التغير في سعر الصرف الدينار خلال الفترة (2005-2009) .

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل تغير منظرة غير	-31.01	8.57	11.9	-50.67	-11.99
معدل تغير صرف	1.7	-0.9	-4.4	-6.9	12.5

المصدر : من إعداد الطالبات .

نلاحظ من خلال الجدول السابق تذبذب معدل تغير رصيد ميزان العمليات غير المنظورة من سنة إلى أخرى رغم الانخفاض المستمر في قيمة الدينار، أين سجل عجزا طيلة السنوات محل الدراسة ماعدا سنة 1997 و 2001 أي سجل معدل تغير موجب، ثم تحسن العجز خلال سنتي 2006 و 2007 ليتعمق سنتي 2008 و 2009، وهذا ما يدل أن انخفاض قيمة الدينار لم تؤثر بالشكل المطلوب في قيمة الصادرات والواردات من الخدمات شأنها شأن الصادرات والواردات العينية، لذلك يمكن القول أن الواردات غير المنظورة تتسم بعدم مرونتها اتجاه التغير في سعر صرف العملة مثل الواردات السلعية، والتي تعتبر ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها فضلا عن عجز الطرف الجزائري تقديم خدمات للخارج، أي عدم القدرة على إنشاء صادرات خدماتية.

### 3- أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان التحويلات :

سنوضح تطور رصيد ميزان التحويلات بالمقارنة بالتغير في سعر صرف الدينار من خلال الجدول

الآتي :

الجدول رقم(3-08): معدل تغير رصيد ميزان التحويلات ومعدل التغير في سعر الصرف خلال الفترة (2005-2009).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل تغير م التحويلات	-16.26	-21.84	37.88	25.22	1.79
معدل تغير م	1.7	-0.9	-4.4	-6.9	12.5

المصدر : من إعداد الطالبات .

يتبين من خلال الجدول السابق أن رصيد ميزان التحويلات قد شهد تذبذب خلال الفترة المدروسة، وذلك ما تظهره معدلات التغير السالبة للرصيد تارة والموجبة تارة أخرى، رغم أن سعر صرف الدينار في زيادة مستمرة، وهذا يدل أن التحويلات لم تتأثر بتخفيض قيمة الدينار، وهو ما يفسر التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، رغم أن رصيد ميزان التحويلات كما سبق أن أشرنا فأنض في أغلب الفترات محل الدراسة.

فضلا أن التحويلات قد لا تنتظر في كثير من الأحيان إلى حالة سعر الصرف العملة خاصة تحويلات الأفراد المهاجرين إلى عائلاتهم داخل الوطن.

أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري : وبعد أن تطرقنا إلى أثر تخفيض العملة على البنود الجارية، يمكننا أن نتعرف على أثر تخفيض سعر صرف الدينار على الميزان الجاري.

الجدول رقم (3-09): تطور معدل تغير الميزان الجاري مقارنة بمعدل التغير في سعر صرف الدينار خلال الفترة (2005-2009).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل تغير م الجاري	90.47	36.69	5.49	12.80	-98.80
معدل تغير م الصرف	1.7	-0.9	-4.4	-6.9	12.5

المصدر : من إعداد الطالبات .

ما نلاحظه من خلال الجدول أن انخفاض قيمة العملة لم يؤثر على الميزان الجاري حيث يظهر أحيانا سالبا وأحيانا أخرى موجب رغم الانخفاض المستمر لقيمة العملة، حيث ارتفعت الواردات بصفة مستمرة في حين ارتبطت الصادرات بارتفاع أسعار النفط (كما رأينا سابقا) وبالتالي فشل تخفيض قيمة العملة الوطنية في تحسين رصيد الميزان الجاري.

**المطلب الثاني: اثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية(2005-2009):**

بعدما تطرقنا في المطلب الأول الى أثر تخفيض العملة الوطنية على الميزان الجاري، نتناول في هذا المطلب دراسة أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على ميزان العمليات الرأسمالية، وهذا من خلال تحليل وضعية ميزان العمليات الرأسمالية ثم الى تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية ومقارنتها بالتغير في سعر صرف الدينار لمعرفة مدى تأثير تغير سعر الصرف على ميزان العمليات الرأسمالية.

**الفرع الأول : تحليل وضعية ميزان العمليات الرأسمالية:**

تفيد في حساب العمليات الرأسمالية كالمعطيات التي يكون من شأنها تغيير مركز البلد بوضعه دائنا أو مدينا، أو التغير في حركات الذهب النقدي، فهي تتعلق برأس مال البلد لا بإنتاجه، ويتضمن هذا الميزان رأس المال + الذهب.

سنحاول التعرف على وضعية ميزان العمليات الرأسمالية من خلال الجدول الآتي :

**الجدول رقم (3-10):تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة(2005-2009).**

**الوحدة : مليار دولار**

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
تطور ر ع الرأسمالية	-4.24	-11.22	-0.99	2.54	3.45

**المصدر :**

73Banque d'algérie, bulletin statistique de la banque d'algérie , housérie-jun 2006 pp 72-

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2003 , p 31.

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2007 , p 69.

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2009 , p 70.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ميزان العمليات الرأسمالية اتسم بأرصدة سالبة طوال الفترة

المدرسة ماعدا سنتي (2008-2009)، ويرجع هذا إلى ارتفاع قيمة المديونية، ثم عاد إلى الانهيار سنة

(2006)، حيث عرف أكبر قيمة عجز 11.22 - مليار دولار سنة (2006) وعرف عجز بـ -4.24

مليار دولار سنة (2005)، وهذا راجع إلى التسديد المسبق للديون الخارجية، ثم تحسن مرة أخرى ليسجل

قيمة -0.99 مليار دولار سنة (2007) ليواصل تحسنه مسجلا فائض لأول مرة منذ بداية الإصلاحات مسجلا 2.54 مليار دولار سنة (2008)، و 3.45 مليار دولار سنة (2009) ويرجع هذا إلى انخفاض تكاليف الديون الخارجية وزيادة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

**الفرع الثاني : أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية :**

سنحاول في هذا الجزء تبين أثر تخفيض الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية من خلال الجدول

التالي :

الجدول رقم(3-11): تطور معدل تغير ميزان العمليات الرأسمالية مقارنة بمعدل التغير في سعر صرف الدينار خلال الفترة (2005-2009).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
تطور رصيد الرأسمالية ع م	-126.74	-164.62	91.18	356.56	35.82
معدل تغير س الصرف	1.7	-0.9	-4.4	-6.9	12.5

المصدر : من إعداد الطالبات.

نستنتج مما سبق أن رصيد العمليات الرأسمالية يبقى ارتباطه ضعيف بسعر صرف العملة الوطنية، هذا لتكونه أساسا من بندين أحدهما القروض التي تحصل عليها الدولة، والتي تكون مصحوبة ببعض الشروط للحصول عليها لا يكون سعر الصرف جزء بسيط منها، وكذلك الاستثمار الأجنبي رغم أنه يتأثر بتقلب سعر الصرف إلا أنه يمثل مساهمة تكاد تكون منعدمة في تكوين رصيد ميزان العمليات الرأسمالية، رغم أنه سجل خلال السنوات الأخيرة للفترة المدروسة انتعاش خاصة في مجال الاتصالات.

**المطلب الثالث : أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الكلي:**

سنحاول في هذا المبحث تحليل وضعية ميزان المدفوعات ومقارنتها بمعدلات التغير في سعر

صرف الدينار لمعرفة ما مدى تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

**الفرع الأول : تحليل وضعية ميزان المدفوعات**

لم يتبق لنا إلا أن نتعرف على وضعية ميزان المدفوعات وبيان تطور كل من الرصيدين الجاري

والرأسمالي عليه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (3-12):تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة : مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد م المدفوعات	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86

المصدر :

Banque d'algérie, bulletin statistique de la banque d'algérie , housérie-73

jun 2006 pp 72-

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2003 , p 31.

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2007 , p 69.

Banque algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2009 , p 70

نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل فوائض هامة خلال هذه المرحلة، وسجل أعلى فائض في سنتي

2007 و 2008 حيث قدر على التوالي 36.99، 29.55 مليار دولار، ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار

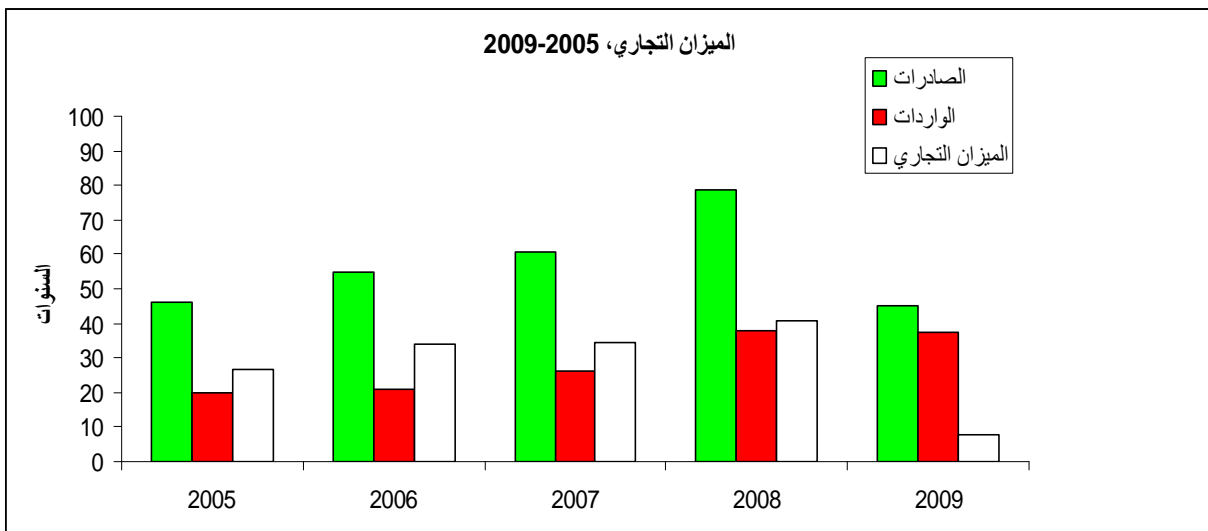
المحروقات، رغم استمرار العجز في ميزان العمليات الرأسمالية.

الفرع الثاني : أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات

سنحاول فيما يلي التعرف على تطور رصيد ميزان المدفوعات بالمقارنة مع معدلات التغير في

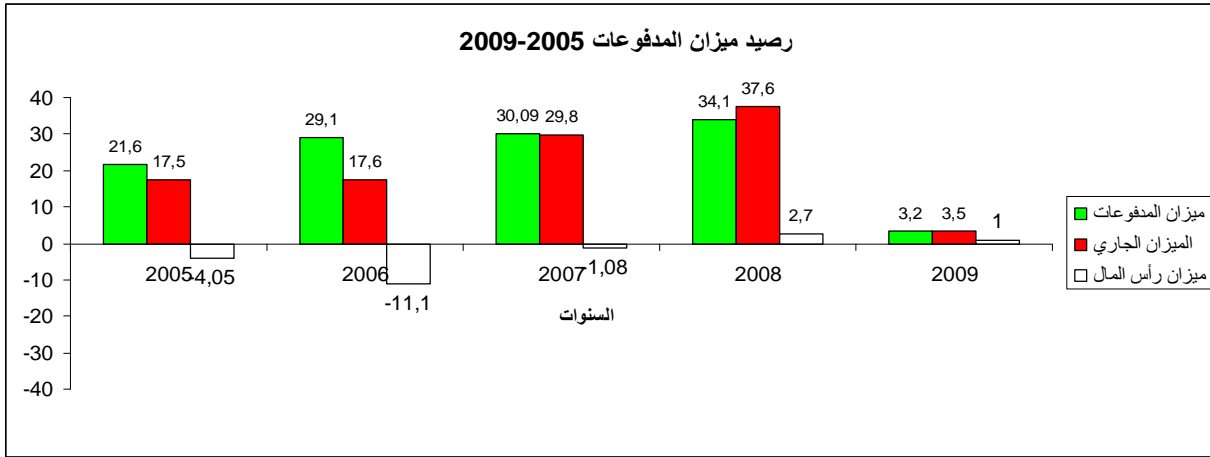
سعر صرف الدينار من خلال الشكلين التاليين :

الشكل رقم (3.06):



المصدر : من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجدولين

الشكل رقم (3. 07)



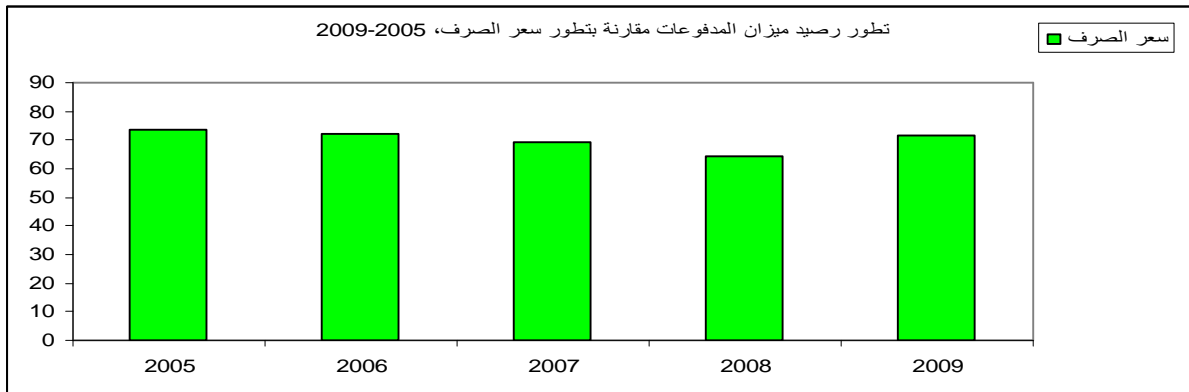
المصدر : من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجداول

بالنظر إلى معدلات التغير في البنود التي يأتي منها الرصيد الإجمالي نلاحظ أن للميزان الجاري دور كبير في ظهور معدلات التغير الموجبة في الرصيد الإجمالي، فضلا على أن الفائض في الميزان الجاري دور كبير في ظهور معدلات التغير الموجبة في الرصيد الإجمالي، فضلا على أن الفائض في الميزان التجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بأسعار النفط، أي بالصادرات النفطية التي تمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات، لذلك نلاحظ في السنوات التي ارتفع فيها سعر المحروقات أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات عن الواردات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، وباعتباره أحد أهم أقسام ميزان المدفوعات يؤدي إلى تحسين رصيد ميزان المدفوعات، وهذا ما يفسر أن تأثير تغير سعر صرف الدينار كان ضعيفا في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات، وهذا باعتبار أن سعر صرف الدينار لا يؤثر على الصادرات النفطية.

وفي الأخير نعرض الشكل التالي الذي يوضح تطور كل من رصيد ميزان المدفوعات وسعر

الصراف خلال الفترة (2009-2005).

الشكل رقم (3-08) : تطور رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بسعر الصراف 2009-2005.



المصدر : من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجداول

يتضح من الشكل أعلاه أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات لم يتبع سعر صرف الدينار في الزيادة، فنلاحظ ارتفاع مستمر لسعر صرف الدينار بينما تذبذب في رصيد ميزان المدفوعات، ويعني هذا أن تأثير سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات ضعيف.

جدول رقم (3-13): تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (2005-2009).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
سعر صرف الدينار	77.3	72.6	69.38	64.58	72.4

المصدر :

Banque d'algérie, bulletin statistique de la banque d'algérie , housérie-73

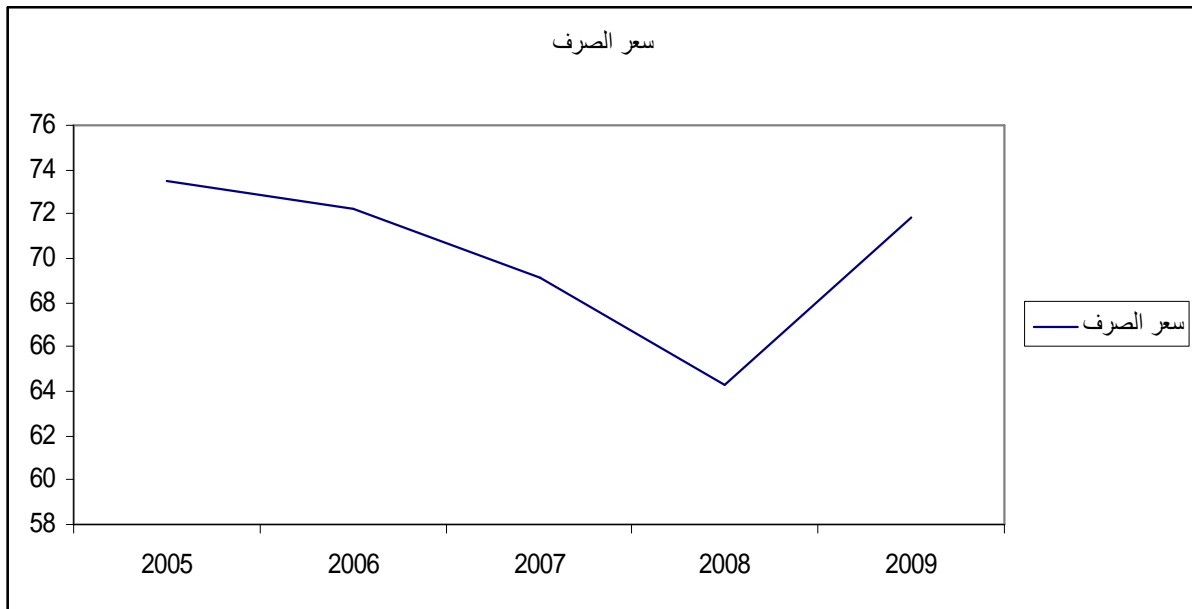
jun 2006 pp 72-

Banque algérie : evolution economique et monetaire en algérie , raport 2003 , p 31.

Banque algérie : evolution economique et monetaire en algérie , raport 2007 , p 69.

Banque algérie : evolution economique et monetaire en algérie , raport 2009 , p 70

الشكل رقم(3-09): تطور سعر صرف الدينار الجزائري 2005-2009.



المصدر : من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجداول

### خلاصة الفصل :

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص ما يلي :

تضررت الجزائر من الأزمة الاقتصادية العالمية في منتصف الثمانينيات والتي تجسدت من خلال الاختلالات التي أصابت ميزان المدفوعات الذي يعتمد بالأساس على عائدات الصادرات من النفط، وقد قامت السلطات بمجموعة من التدابير والإجراءات للحد من هذه الاختلالات، وكانت سياسة تخفيض العملة كإجراء هدفه إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال رفع حجم الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات والحد من الواردات، إلا أن لتخفيضات في العملة لم تحقق الاهداف في التأثير على ميزان المدفوعات وبالتالي فشل سياسة تخطيط العملة الوطنية الدينار في الحد من الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، وهذا يعود إلى طبيعة البنية الاقتصادية الجزائرية التي تتمثل في الاعتماد على صادرات النفط، وعدم قدرة المنتجات المحلية متنافسة المنتجات الأجنبية .

كما أن النتائج المحققة في السنوات الأخيرة من تحسن ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف وانخفاض المديونية كان نتيجة لارتفاع في أسعار البترول لا غير.

ويرجع الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع الكبير في سعر البترول وليس نتيجة تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

كما أن الواردات لم تتراجع قيمتها بل استمرت في الزيادة، وهذا يعني عدم مرونة الطلب على

الواردات.

خاتمة

كان هدفنا في هذا البحث هو محاولة للإجابة علي سؤال جوهري يتمثل في ما مدي تأثير تغير سعر الصرف علي ميزان المدفوعات سواء كان هذا التغير مقصودا أي سياسات تقوم بها السلطات النقدية بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تشجيع الصادرات وكبح الواردات من خلال سياسة تخفيض العملة ،او كانت هذه التغيرات تلقائية نتيجة ظروف أسواق الصرف من التقلبات العالمية في أسعار الصرف

### نتائج اختيار الفرضيات

قادتنا هذه الدراسة الي استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة

الفرضية الأولى التي سمح لنا هذا البحث من تأكيدها هي انه يمكن أن يكون سعر الصرف أداة فعالة في إعادة التوازن لميزان المدفوعات سواء من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية التي تؤدي إلي رفع الصادرات والحد من الواردات وذلك بتوفير مجموعة من الشروط او من خلال سياسة الرقابة علي الصرف التي تمكن من تخصيص امثل لعائدات الدولة من العملة الصعبة ومراعاة التوازن الخارجي

اما ثاني فرضية مكننا البحث من تأكيدها هي ان نجاح سعر الصرف كوسيلة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتوقف علي الظروف الخاصة بكل بلد وبنيتة الاقتصادية التنظيمية ومرونة الجهاز الإنتاجي فيها .

أما ثالث فرضية مكننا البحث من تأكيدها هي اغلب الدول النامية لا تتوفر علي عوامل نجاح سياسة التخفيض لأنها تتميز بدرجة تركيز عالية وعرض غير مرن لصادرتها وتبعية متزايدة بالنسبة للواردات (طلب غير مرن)

اما رابع فرضية مكننا البحث من تأكيدها هي ان تخفيض العملة الوطنية الدينار لم يحقق النتائج المرجوة ويرجع ذلك الي ضعف المنتوجات القابلة للتصدير ،كما أن صادرات النفط لا يمكن زيادة حجمها دون استشارة منظمة الاوبيكك ،كما ان معظم الواردات هي في الأساس مواد غذائية ،وبعض التجهيز التي تدخل في العملية الإنتاجية لا يمكن الاستغناء عنها مهما كان سعرها .

### نتائج البحث

إن أهم النتائج التي يمكن ان نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع تتمثل فيما يلي :

- § تمكين أهمية سعر الصرف في كونه اداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات فضلا من كونه أداة هامة في تخفيض الموارد بين مختلف القطاعات
- § يعبر الاختلال في ميزان المدفوعات، عن خلل في الاقتصاد وبالتالي وجوب اتخاذ إجراءات او سياسات لتسوية هذا الخلل
- § يمكن ان يكون سعر الصرف وسيلة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال سياسة تخفيض العملة الوطنية او سياسة الرقابة علي الصرف
- § سعر الصرف عامل ضروري اساسي لتعديل ميزان المدفوعات لكن غير كافي اذ يجب ان يندرج ضمن إستراتيجية اقتصادية كلية شاملة لتحقيق الاثر الايجابي المرجو
- § البنية الاقتصادية للدول النامية تجعل التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض العملة الوطنية امر غير ممكن او نسبي في أحسن الأحوال وهي تتميز بضعف جهازها الإنتاجي الذي لا يسمح بالاستجابة لفائض الطلب الناتج علي خفض العملة في وقت قصير كما ان غالبية الواردات ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها مهما ارتفعت أسعارها.
- § لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة من خلال تخفيض العملة الوطنية الدينار خاصة فيما يتعلق بميزان المدفوعات خلال فترة الإصلاحات.
- § النتائج المحققة في السنوات الأخيرة من تحسن رصيد ميزان المدفوعات ،وارتفاع حجم احتياطي الصرف وانخفاض المديونية إلي ادني مستوياتها كان نتيجة لارتفاع أسعار البترول ،وبالتالي يصبح الاقتصاد الجزائري هشاً وعرضة للتغيرات الخارجية

### التوصيات والاقتراحات

- من خلال النتائج التي توصلنا إليها من دراسة اثر تغير سعر الصرف علي ميزان المدفوعات حالة الجزائر ،يمكن ان تقدم التوصيات والاقتراحات التالية
- تنويع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات فالجزائر تملك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالزراعة ،الصناعات الإستراتيجية ،الصناعة التقليدية ،السياحة مما يجعل أمر ترقيّة الصادرات الوطنية ممكن جدا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي مما يجعل الجزائر تحقق توازن دائم في ميزان المدفوعات .
- الأرقام المتوصل إليها في حالة الجزائر في الحقيقة لا تنعكس حالة الاقتصاد الجزائري ،بل هي ظرفية بسبب انتعاش أسواق النفط ولكن ايجابية ويجب إعادة استثمارها.

العمل من اجل قابلية تحويل الدينار علي المستوي الدولي تنويع العملات الصعبة المكونة للاحتياطيات الصرف والعمل علي ان يكون مستوي الاحتياطي من وسائل الدفع الخارجية اعلي من حجم الديون بشكل دائم

العمل مع الدول المنتجة للنفط للمحافظة علي أسعار المحروقات الحالية لأنها ليست مرتفعة كما يعتقد البعض ،فالقيمة الحقيقية للدولار انخفضت بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه سابقا

التعجيل بالإصلاحات وتوفير المحيط الملائم لها ،(إصلاح النظام البنكي ،تحرير نظام الأسعار ،المحافظة علي السعر الحقيقي للدينار الجزائري...الخ) وتطبيق سياسة صرف مشجعة لقطاع التصدير وإحلال الواردات

#### أفاق البحث:

المنتبع لخطوات هذا البحث المتواضع يلاحظ أن دراستنا لتأثير تغير سعر الصرف علي ميزان المدفوعات هي دراسة علي مستوي الاقتصاد الكلي ويكمن لهذ الموضوع إن يمتد ليشمل المستوي الجزئي أي معالجة موضوع تأثير تغير سعر الصرف علي المؤسسة الاقتصادية باعتبارها عون اقتصادي يتأثر بالتغيرات التي تمس سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بفروقات الصرف بين مختلف العملات .

قائمة المصادر

والمراجع

## قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

1- الكتب:

- 01- أبو شرار علي عبد الفتاح: الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2010، عمان، الأردن.
- 02- الحسيني عرفات تقي: التمويل الدولي، دار المجدلأوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999..
- 03- بكري كامل: الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 04- دويدار محمد: مبادئ الاقتصاد السياسي للاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 05- الوزاني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، 2002.
- 06- حاتم سامي عفيفي: دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة، القاهرة، مصر، 2000.
- 07- حاتم سامي عفيفي: التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1994.
- 08- حميدات محمود: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر.
- 09- حسين وجدي محمود: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة المصرية، الاسكندرية، مصر.
- 10- حشيش عادل: أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2001.
- 11- حشيش عادل أحمد، شهاب مجدي محمود، وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1998.
- 12- يونس محمود: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 13- عبد المطلب عبد المجيد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003.
- 14- عجمية محمد عبد العزيز: الاقتصاد الدولي، بدون دار نشر، مصر، 2000.
- 15- عوض الله زينب حسين: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999.
- 16- عوض الله زينب حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر مطابع الأمل، بيروت، لبنان، 1999.

17- عوض الله زينب حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة، مصر، 2003.  
18- عمر حسين: المدخل الى علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، الجزء الثالث، مدينة نصر، مصر، 1998.

19-خالدي الهادي: المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.  
20-خلف فليح حسن: العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.  
21-خلف فليح حسن: التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.

## 2- المذكرات والرسائل الجامعية:

01-أوباية صالح: أثر تغير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير،(غير منشورة) في التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011.

02-بن طيرش عبد الله: أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2010-2011.

03-بربور هذلول مشهور: العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

04-هباش فارس: دراسة العلاقة بين السياسة النقدية وسياسة الصرف،-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2004-2005.

05-علة محمد: الدولار ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

06-كمال العقريب: أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2006.

## 03- المجلات:

- بلقاسم العباس: أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.

## 04- الملتقيات:

بن بورنان محمد، زياني الطاهر: الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، محاضرات الملتقى الوطني الأول، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، ماي 2002.